الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة ١١٤
الأربعاء، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)
الحالة في الشرق الأوسط

السيد بويرنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشهد المجتمع الدولي منذ ما يقرب من أسبوعين الهجمات الجوية والبحرية والبرية معا التي شنتها القوات المسلحة الاسرائيلية ضد لبنان، وهو عضو مؤسس للأمم المتحدة. وقد شهدنا خسائر في الأرواح وجراحا خطيرة أصيب بها الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. ووقعت اصابات خطيرة بين ضباط فيجي العاملين في قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان نتيجة للقصف الاسرائيلي. وقد تشرد مئات الآلاف من المدنيين؛ ودمرت الهياكل الأساسية للبنان.

وقد شهدنا أيضا طوال ما يقرب من أسبوعين اسرائيل تنتهك استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسيادته وتضرب مقررات مجلس الأمن عرض الحائط وهي في مأمن من العقاب. وبهذه العمليات العسكرية الأخيرة، تتعرض الآمال التي أثارتها عملية السلام في مدريد لخطر الانهيار.

يجب عدم السماح باستمرار هذه الحالة.

وقد اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وقد كانت اندونيسيا، بوصفها عضوا في المجلس، تدعو دائما إلى وقف الأعمال العدائية في لبنان والاحترام الكامل لقرار المجلس ٤٥٨ (١٩٧٨). وبهذا انضمت اندونيسيا إلى توافق الآراء داخل المجلس في اعتماد القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ونود أن ننتهز هذه المناسبة لنؤكد من جديد تأييدنا الكامل للأحكام الواردة في هذا القرار وبما فيها المطالبة بالوقف الفوري للأعمال الفدائية من جانب جميع الأطراف والتأكيد الصريح الواضح مرة أخرى على وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وفي الوقت نفسه، نتذكر جميعا عدم امتثال اسرائيل لقرارات مجلس الأمن على نحو متعمد. ولا يزال القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، دون تنفيذ رغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي. ونشهد في لبنان اليوم مرة أخرى تحدي اسرائيل لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦).

وحيال هذه الخلفية يؤيد وفد اندونيسيا تأييدا كاملا انعقاد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة للنظر في الوضع الخطير في لبنان.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-85542
9685542

لقد أصغينا باهتمام إلى الخطاب الذي أدلى به فخامة السيد الياس الهراوي رئيس جمهورية لبنان، الذي قدم لنا سردا محزنا لمعاناة شعبه الفظيعة. وفي هذا السياق، فإن نظر الجمعية العامة في الوضع في لبنان يتسق تماما مع مسؤولياتها الأوسع بمقتضى الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا يعبر أيضا عن الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن باعتبارهما الجهازين السياسيين الرئيسيين للأمم المتحدة اللذين يعالجان المسائل التي تؤثر على مصالح كل الدول الأعضاء.

فاسرائيل، بعمليتها الراهنة، دللت مرة على ازدرائها الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول.

ووفدي يعتبر هذا العمل العسكري الذي أدى إلى عشرات الإصابات بين السكان المدنيين، ولا سيما بين النساء والأطفال، أمرا لا يقبله الضمير. وفضلا عن ذلك، فإن النزوح الجماعي للناس يهدد ليس فقط استقرار لبنان بل يهدد أيضا السلم والأمن في المنطقة.

ومن الواضح تماما لوفدي على من تقع المسؤولية عن الإنهاء الفوري للأعمال العدائية. ولذلك ندعو اسرائيل أن توقف على الفور عملها العسكري ضد لبنان وأن تسحب قواتها منه. ويأمل وفدي أن تساعد المداولات التي نجريها اليوم والجولات المكثفة الراهنة للجهود الدبلوماسية في تحقيق هذه النتيجة، حيث يجب كسر الدائرة المفرغة للعنف واراقة الدماء التي ابتلت الشرق الأوسط، وتحقيق سلام شامل وعادل يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

السيد عبد الله (تونس): إن انعقاد الدورة الطارئة للجمعية العامة للنظر في التطورات الخطيرة التي يشهدها لبنان يعبر في حد ذاته عن مدى انشغال العالم بالحرب التي تشتعل نيرانها منذ أسبوعين - وها هو الشعب اللبناني، ممثلا برئيسه فخامة السيد الياس الهراوي، جاءنا يستصرخ الضمير العالمي ويطالبنا بإنصافه وإيقاف العدوان عليه.

لقد تواصلت العمليات العسكرية الاسرائيلية بدون هوادة على جل المناطق اللبنانية برا وجوا وبحرا مخلفة مئات الضحايا والجرحى من المدنيين الأبرياء العزل عدا عن مئات الآلاف من المهجرين من قراهم ومدنهم. وقد شاهد العالم بأسره الموت يلاحق النساء والأطفال والعجز في الملاجئ ويطاردهم حتى في حمى الأمم المتحدة - وتقف مأساة قرية قانا، يوم الخميس الماضي حيث اختلطت دماء اللبنانيين وجنود السلام في القوات الأممية، شاهدا على فظاعة تلك الهجمات مما أثار سخط الرأي العام العالمي واستنكاره الشديد.

وكان من بين الأهداف ضرب البنية الأساسية التي هي ركيزة الحياة الاقتصادية وأساس ما شرع فيه لبنان من جهود مضنية لإعادة الإعمار والبناء بعد سني الحرب الأهلية المدمرة، معتمدا في ذلك على عرق أبنائه وتضحياتهم في سبيل أن يعود كما كان مزدهرا بفضل روح المبادرة المتأصلة فيه منذ القدم ومركزا للنشاط الاقتصادي والمصرفي ومعبرا للتبادل بين دول المنطقة ومنارة للعلوم والمعرفة.

لقد اتخذ مجلس الأمن بعد طول انتظار قراره ١٠٥٢ (١٩٩٦) الداعي إلى وقف العمليات العسكرية ولكن الأيام بما تجره وراءها من مآس بشرية مؤلمة تمر دون أن تستجيب اسرائيل للمساعي السلمية العديدة لوقف اطلاق النار أولا ثم إلى ابرام اتفاق يهدف أساسا إلى تحقيق انسحابها من جنوب لبنان عملا بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إننا لنندد بالعدوان الاسرائيلي على سيادة لبنان وحرمته الترابية، كما نندد بالعقاب الجماعي المتمثل في حصار شامل مضروب على الجزء الأكبر من لبنان كما هو الشأن بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة وهدم البيوت والمنشآت العامة والموانئ ومحطات توليد الكهرباء، وحتى ممارسات كنا نظنها ولت وانتهت إلى غير رجعة بعد أن دخلت المنطقة في مرحلة جديدة منذ مؤتمر مدريد، مرحلة من المفروض أن تكون حدا فاصلا بين منطق الحرب ومنطق السلام - لقد أظهرت التجربة مدى بطلان منطق القوة في فرض الحلول وخطر العقوبات الجماعية في تغذية دوامة العنف والإرهاب في أشكاله المختلفة. وإن العودة إلى هذه السياسات الخاطئة مهما كانت مبرراتها لمن شأنه أن يرجع بنا من جديد إلى تلك الحلقة المفرغة التي لا طائل من ورائها سوى زرع بذور الحقد والضغينة والرغبة في الانتقام.

لقد سبق لتونس ولرئيسها التشديد في عديد المناسبات على الأهمية الملحة لإنجاح مسيرة السلام كخيار لا بديل عنه لحقن الدماء وإيقاف دوامة العنف وضمان سلامة كل دولة وأمنها داخل حدودها وتمكين كافة دول المنطقة من الانصراف لمعركة البناء والتشييد.

ومن هذا المنظور، وانطلاقا من تعلقها بمبادئ السلم والعدل وتمسكها بالشرعية الدولية ساندت تونس مسيرة السلام منذ انطلاقها في مدريد، على أساس القرارات الأممية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ومن المنظور نفسه ظلت تونس تنبّه إلى حماية تلك المسيرة وصونها من التعثر والانتكاس والتعاون بين ذوي العزائم الصادقة في المنطقة وخارجها لدرء المخاطر عنها ودفعها نحو الهدف المنشود في مساراتها المختلفة فلسطينيا ولبنانيا وسوريا، مما يكفل انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس والجنوب اللبناني والجولان السوري ويحقق السلام العادل والشامل.

وفي هذا الظرف العصيب الذي يمر به لبنان الشقيق فإننا نعبّر لرئيسه ولحكومته وشعبه عن تضامننا الكامل داعين الأطراف الدولية لاستعمال نفوذها الواسع لوضع حد للعمليات العسكرية الاسرائيلية فورا والعمل من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بما ينهي احتلال الجنوب اللبناني وينفي كل سبب من أسباب العنف.

إن الجمعية العامة التي تابعت قضية الشرق الأوسط بكامل أبعادها منذ بدء الصراع العربي الاسرائيلي وساهمت مساهمة فعالة في بلورة الأسس السياسية والقانونية التي تستند إليها مسيرة السلام في الشرق الأوسط لمطالبة اليوم بشد أزر لبنان وشعبه والوقوف إلى جانبه بما يرفع عنه الظلم ويضع حدا لمأساته ويوقف عنه العدوان ويعوضه عن خسائره الجسيمة. كما أن على المجموعة الدولية أن تؤكد بكل قوة ضرورة احترام سيادة لبنان واستقلاله وحرمة ترابه الوطني وتُسارع بتقديم المساعدات الإنسانية والمالية والاقتصادية لتمكينه من تعمير ما خربته الحرب ومواجهة الأوضاع المأساوية التي يعيشها أبناؤه.

إن لبنان الذي علّم الأبجدية للإنسانية قاطبة وأسهم في كافة مراحل تاريخه في بناء الحضارة البشرية وكان إلى عهد غير بعيد واحة للسلام والتآلف والفكر الخلاق، له دين علينا جميعا لا بد أن ننفي به عرفانا بجميله ومكرماته ومآثره الجمة. وإن تونس التي تربطها بلبنان منذ فجر التاريخ أواصر إخاء لم تزدها الأيام إلا رسوخا لتود الإعراب عن أملها في أن يجد نداء صور وما وراءها - تلك المدينة التي كان لها الفضل في تأسيس قرطاج ونشر مبادئ الحرية والتنافس السلمي الشريف في ربوع البحر الأبيض المتوسط - صداه في هذا المجمع الكريم فيهب إلى نصرتها وكف الأذى عنها لتستعيد دورها التاريخي.

وإننا لنستنكر في هذا المجال ما تعرضت له المواقع الأثرية في مدينة صور من قصف عشوائي لما تعتبره اليونسكو تراثا للإنسانية لا يعوض وهو ما يعد خرقا للقانون الدولي ولاتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤.

إن خلاص الشرق الأوسط من مآسيه موكول بالاقلاع عن منطق الحرب واستكمال مسيرة السلام على أساس الثقة وحسن النية والالتزام بالتعهدات تحقيقا لسلم عادل ودائم وشامل يضمن الأمن والاستقرار للجميع.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، إن قرار استئناف الجمعية العامة للأمم المتحدة لدورتها الخمسين لمناقشة استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، الدولة العضو المؤسس للأمم المتحدة، ليعتبر قرارا صائبا، ومتمشيا مع خطورة الحدث، وتهديده للأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

إن قيام فخامة رئيس جمهورية لبنان، بإلقاء الكلمة الافتتاحية الشاملة باسم لبنان أمام الجمعية العامة بعد ظهر يوم أمس، وعرضه المفصّل والموضوعي لما لحق بلبنان، وشعبه، واقتصاده، وأمنه واستقراره، ليعتبر دليلا على فداحة ذلك العدوان، واتساع نتائجه، وخطورة عواقبه، الأمر الذي يعكس الأهمية القصوى لوقفه الفوري، ووضع الترتيبات السياسية والقانونية اللازمة لاستئصال أسبابه، والتي على رأسها استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، وتدخله المستمر في شؤونه الداخلية.

لقد خلف هذا العدوان الذي لم يتوقف منذ أربعة عشر يوما وراءه مئات من القتلى والجرحى وآلاف من المشردين من الشعب اللبناني الشقيق، ذلك الشعب الذي خرج للتو من حرب أهلية طاحنة. خرج من حرب، وحكمة شيوخه الداعية

وجهود شبابه المثابرة، تتسابق نحو عملية إعادة الإعمار والتنمية لبناء وطن مشرق بالأمل والاستقرار والرخاء، فضلا عن سعي حكومته نحو السلام الشامل والدائم في المنطقة فانضم لبنان بقناعة إلى العملية السلمية التي كان يستهدف من ورائها أن تلقي بظلال الأمن والاستقرار على وطنه الجريح. ولكن أبت إسرائيل إلا أن تواصل نهجها في معالجة التطورات بنفس النهج الذي أثبت فشله الذريع، ونتائجه العكسية. هذا النهج الذي لا يعرف إلا منطق القوة الغاشمة والقهر والعقاب الجماعي أسلوبا ووسيلة لفرض الأمن لصالح طرف واحد مع التجاهل الكامل لأمن الآخرين وحقوقهم في أرضهم، وكرامتهم.

لقد واصلت إسرائيل، ولقرابة أربعة عشر يوما، ضرب وقصف المراكز المدنية في لبنان مما أسفر حتى الآن عن مقتل ما يقارب ٢٠٠ شخص وتشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

إن الجيش الاسرائيلي يقوم بقصف المواقع اللبنانية بكل وحشية واستهزاء بكافة الأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بعدم التعرض للمواقع والمنشآت المدنية أثناء القتال، حيث تقوم إسرائيل بتوجيه الضربات ضد لبنان برا وبحرا وجوا. إلا أن قسوة هذا القصف قد بلغت ذروتها عندما واصلت إسرائيل فرض الحصار البحري على لبنان. فالبحرية الإسرائيلية تقوم بقصف المدن الساحلية للبنان مخلفة وراءها الدمار الشامل والمؤلم للمواقع المدنية، وخاصة تلك الأماكن التاريخية الواقعة على الساحل اللبناني الجنوبي، إضافة إلى قيام البحرية الاسرائيلية بمنع وضرب السفن المحملة بالمؤن والمواد الأساسية التي يحتاجها الشعب اللبناني في الجنوب، مما أدى في النهاية إلى قطع وفصل الطريق الساحلي في جنوب لبنان عن بقية المناطق.

ولعل الاستفسارات التي تفرض نفسها علينا هنا تتمثل في الآتي: ما هي علاقة الأمن الاسرائيلي بمحطات الكهرباء اللبنانية والتي دمرت من قِبل الجيش الاسرائيلي خلال هذه العمليات العسكرية؟ وما هي الجدوى الأمنية من قيام الجيش الاسرائيلي بتدمير منازل ومساكن المدنيين من الشعب اللبناني في الجنوب؟ وما هي الجدوى الأمنية لإسرائيل في ضرب المواقع الأثرية والتاريخية على الساحل اللبناني؟ فمن المؤكد أن الإجابة على هذه الاستفسارات تؤكد وحشية وقسوة هذا العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان، والرغبة في الانتقام مما حققه ذلك البلد خلال فترة وجيزة في مسيرته الاقتصادية. كما تؤكد، بلا شك، استخفافا بقرارات وهيبة مجلس الأمن، ناهيك عن الرأي العام الدولي.

تعتبر الكويت مذبحة مبنى قوات الأمم المتحدة، والتي ارتكبت يوم الخميس الموافق ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، والتي راح ضحيتها ما يقارب مائة مواطن لبناني من أطفال وشيوخ ونساء لجأوا إلى هذا المبنى للاحتماء من هول القصف الذي توجهه إسرائيل ضدهم، دليلا وبرهانا على عدم احترام إسرائيل حتى لأبسط الضوابط والحصانات الدولية وللأخلاقيات المتعارف عليها من احترام المدنيين العزل والأبرياء.

لقد عبَّر وفد بلادي في الأسبوع الماضي، وفي الجلسة الرسمية التي عقدها مجلس الأمن للنظر في العدوان الاسرائيلي على لبنان، عن موقفه الواضح في إدانة هذا العدوان. وقد أصدر مجلس الوزراء في دولة الكويت إدانته الصريحة لهذا العدوان، كما عبَّر عن مساندته للبنان حكومة وشعبا.

ويود وفد بلادي أن يؤكد أيضا بأن هذه العمليات العسكرية الإسرائيلية الموجهة ضد الأهداف المدنية في لبنان تتنافى مع جميع المبادئ والقيم الانسانية، كما تنتهك بشكل واضح مبادئ وقواعد القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك اتفاقية الهدنة الموقعة بين إسرائيل ولبنان عام ١٩٤٩.

إن الكويت تطالب إسرائيل بأن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والذي يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لكل العمليات العسكرية ضد الأراضي اللبنانية، وبأن تسحب كامل قواتها المسلحة من الأراضي اللبنانية المحتلة، كما تطالب المجتمع الدولي بأن يواصل الضغط على إسرائيل وحثها على احترام سيادة لبنان ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

ورغم الإدانة الصريحة التي أعلن عنها أعضاء المجتمع الدولي للعمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل ضد لبنان، وذلك من خلال البيانات التي استمعنا لها في مجلس الأمن أو التي صدرت باسم المجموعات الإقليمية المختلفة فمن المؤسف أن كل ذلك لم يؤثر على التصرفات الإسرائيلية، وكذلك الأمر بالنسبة لقرار مجلس الأمن ١٠٥٢ (١٩٩٦) والذي اتخذه المجلس في الأسبوع الماضي بالاجماع،

حيث طالب بوقف العمليات الحربية بعد أن تكبدت لبنان الخسائر المادية والبشرية الفادحة.

ومن المؤسف أن يرى المجتمع الدولي مسلسل العدوان ضد سيادة لبنان مستمرا ومتواصلا رغم اعتماد المجلس هذا القرار، ورغم نداءات المجتمع الدولي الداعية إلى وقف هذه العمليات العسكرية بأسرع وقت ممكن. فنحن نعتبر جميع هؤلاء الضحايا والقتلى والمشردين من الشعب اللبناني، فضلا عن التدمير الذي أصاب بنيتهم التحتية والتي ما لبثت الحكومة اللبنانية أن ركزت جهودها على إعادة إعمارها، نعتبر ذلك كله نوعا من إرهاب الدولة، وهو أشد أنواع الإرهاب خطرا؛ حيث يرى وفد بلادي أن هناك أنواعا كثيرة من الارهاب، ويعتبر العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان ضربا من ضروب هذا الارهاب الذي تتعرض له الدول الصغيرة والمسالمة.

إن الكويت تدين بشدة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، كما تدين وترفض في نفس الوقت ممارسات إسرائيل وردود الفعل المبالغ فيها والتي تنطلق من المبالغة في استخدام القوة العسكرية. إن من شأن هذه الممارسات أن تولد من جديد مشاعر الكراهية ومشاعر الثأر لدى الكثير من شعوب المنطقة.

ومن هذا المنطلق، ترى الكويت أن النوايا السلمية لا يمكن تحقيقها تجاه لبنان ودول المنطقة إلا عن طريق قيام إسرائيل باتخاذ الخطوات التالية:

أولا، الوقف الفوري للعمليات العسكرية الموجهة ضد لبنان، وأن تتعهد بعدم شن أي عدوان ضد السيادة اللبنانية.

ثانيا، الانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ثالثا، العمل على دعم ومواصلة العملية السلمية في الشرق الأوسط، وذلك للوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في كافة المسارات، وأهمها المساران السوري واللبناني، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة والتي انطلق منها مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري، واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام. إن الكويت تؤمن بأنه لا سلام شامل ودائم دون التوصل إلى اتفاق على المسارين اللبناني والسوري.

رابعا، أن تلتزم إسرائيل بالعمل على تعويض الحكومة اللبنانية عن الخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها من جراء هذا العدوان، وذلك ضمن الجهود والترتيبات الدولية التي سوف تتخذ في هذا المجال.

إن الكويت التي تستذكر للبنان مواقفه المشرفة والشجاعة إبان محنة الاحتلال العراقي الغاشم للكويت، لتؤكد مجددا وقوفها إلى جانبه في محنته، وتعبّر عن اعتزازها بصمود الشعب اللبناني الشقيق وتضحياته الجسيمة في سبيل الدفاع عن سيادته واستقلاله.

ومن منطلق دعم الكويت للحق اللبناني، ومن منطلق حرصها على التخفيف من المعاناة والآلام التي يتعرض لها لبنان الشقيق، أصدر صاحب السمو أمير البلاد توجيهاته السامية بإرسال معونات إنسانية عاجلة إلى الجمهورية اللبنانية الشقيقة لمواجهة الآثار الناجمة عن العدوان الاسرائيلي على البلد الشقيق مؤخرا، حيث أقيم جسر جوي لشحن هذه المعونات التي اشتملت على مواد الإغاثة العاجلة، بالاضافة إلى فريق طبي متكامل وعدد من سيارات الاسعاف المجهزة.

وإننا ندعو في هذا المجال المجتمع الدولي الى المساهمة الفورية والسريعة لإنقاذ الشعب اللبناني ومساندته في محنته حتى يستطيع التغلب على آثارها السلبية وبناء وطنه الآمن والمستقر.

وختاما، لا يسعني إلا أن أذكر الجميع بأننا نجتمع هنا اليوم في ظل الدورة الخمسين، التي احتفل فيها أعضاء الأمم المتحدة بذكرى إنشاء هذه المنظمة الدولية، تلك المنظمة التي أنشئت من أجل السلام والأمن والاستقرار لشعوب العالم. إلا أننا، وبكل أسف، نجتمع اليوم في محاولة لتضميد جروح أحد شعوب العالم الذي انتهكت سيادة بلاده وانتهك أمنه وحرم من حلم العيش بسلام في هذا العالم الجميل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد جاء رئيس جمهورية لبنان إلى هنا ليعرض من هذا المنبر رسالة شعبه على المجتمع الدولي. وقد فعل ذلك عن طريق إبراز جميع أعمال العدوان الإسرائيلي على السيادة الوطنية للبنان وسلامته الإقليمية، وكذلك الخسائر البشرية والأضرار

المادية التي نجمت عن هذا العدوان المستمر منذ أسبوعين.

وتعرب الجزائر عن تعاطفها العميق مع شعب لبنان ومع قادته في هذه المحنة الأليمة. وكان يوم ٢٢ نيسان/أبريل، الذي أعلنته الحكومة اللبنانية يوم حداد رسمي، يوما تأججت فيه مشاعر الشعب الجزائري، الذي راعاه بتوقير ذكرى الضحايا وبأشكال أخرى من التضامن الأخوي.

لقد أشار الوفد الجزائري في لبنان الذي أدلي به في مجلس الأمن بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل، إلى أنه منذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي لا يزال دون تنفيذ، برزت ظاهرة مؤسفة - هي التعود على تجدد تفجر العنف وما يصاحب ذلك من محن للسكان المدنيين - وتابع محذرا بأن:

"ما يجري هذه الأيام في لبنان قد بلغ خطورة وحجما يفرضان تحركا ملحا وسريعا من جانب المجتمع الدولي لتجنب مأساة مزدوجة - إنسانية وسياسية". (S/PV.3653، الصفحة ٢٦)

وللأسف لم يصدر عن مجلس الأمن أي تحرك من هذا النوع، ووقعت المأساة عندما تعرض عشرات المدنيين الذين لجأوا بحثا عن الملاذ تحت راية الأمم المتحدة لمجزرة بشرية. ومن المقلق أن هذا العمل الذي يعجز عنه الوصف، والذي هز ضمير العالم، له سمات الرهان الطائش، والاندفاع المتهور، ولا يوجد للدعوات إلى ضبط النفس والدعوات إلى التعقل أي تأثير على المعنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، وحتى بعد أن دعا مجلس الأمن، بعد مفاوضات شاقة، إلى الوقف الفوري لأعمال العدوان، استمر القصف، بل وازدادت كثافته، مما زاد من الخسائر البشرية الناجمة عن الهجمات التي لا تؤدي إلا إلى تقويض احتمالات إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.

إن ترك المشاكل الدولية لفترة طويلة دون حل يفضي إلى تراكم آثارها وزيادة خطورتها الكاملة وانتكاس احتمالات السلام. وفي هذه الحالة، نرى عودة كاملة إلى الاحتلال غير المشروع للأراضي اللبنانية من قبل إسرائيل التي طالبها المجلس في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) بالانسحاب منها دون قيد أو شرط. إن هذا الاحتلال المستمر يؤدي إلى زعزعة الاستقرار ويمنع لبنان من بسط سيادته على جميع أراضيه. ولذلك، حان الوقت للقيام بتنفيذ الحل الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، والذي يُلزم كل الأطراف ببذل جهود مخلصة للنهوض بأمن إقليمي غير منقوص يقوم على الشرعية.

إن ميثاق الأمم المتحدة مدونة لقواعد السلوك التزمت جميع الدول الأعضاء في المنظمة باحترامها. وإن المبادئ الأساسية المتصلة بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها والتسوية السلمية للمنازعات الدولية مبادئ ملزمة للجميع، في كل مكان وفي جميع الظروف. وقد يؤدي سوء التصرف في معالجة بعض الحالات على نحو يهدد دعائم نظام الأمن الجماعي إلى انحرافات خطيرة. وانطلاقا من ذلك، يتطلب العدوان الإسرائيلي على لبنان إدانة شديدة من قبل جمعيتنا، بالإضافة إلى اعتماد التدابير التي حددها رئيس الجمهورية اللبنانية من أجل إزالة آثار اندلاع العنف الذي تتحمل إسرائيل مسؤوليته.

وإن الجمعية العامة، بمطالبتها تجديد الاحترام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ستزيد من مصداقية المنظمة وستشجع عملية السلام في الشرق الأوسط بحمايتها من استخدام القوة وسياسة الأمر الواقع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند في الساعة ١٣/٠٠ من بعد ظهر اليوم.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لذلك أطلب من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة ولم يدرجوا بعد أسماءهم في قائمة المتكلمين أن يفعلوا ذلك في اقرب وقت ممكن.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اليوم يقف لبنان وقفة واحدة، متحدا في الحداد على شعبه وفي الأسئلة التي يطرحها أطفاله دون إجابة عما هو سبب العقاب الجائر الذي يعاقَبون به.

يشهد المجتمع الدولي بحزن هذا العدوان الجديد الذي ترتكبه اسرائيل ضد الشعب اللبناني ويشعر بقلق شديد

حقا إزاء هذا التهديد، وما ينطوي عليه من آثار لا يمكن التنبؤ بها، على عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولهذه الأسباب كلها تجتمع الجمعية العامة هنا اليوم، في أعقاب وقوع مئات الخسائر في الأرواح بين السكان المدنيين، وتشريد مئات الآلاف من اللاجئين، وخسائر مادية ضخمة وأضرار لا يمكن اصلاحها للمواقع الأثرية والثقافية، وهي الارث المشترك للبشرية.

وإن وجود الرئيس اللبناني فخامة السيد الياس الهراوي بيننا هنا، والبيان الذي أدلى به يشكل اسهاما حاسما في أعمال جمعيتنا.

ونحن نجتمع اليوم في أعقاب ١٢ يوما من الهجمات العسكرية الضارية التي تشنها اسرائيل، وانتهاك مبادئ القانون الدولي، وعدم الامتثال للاتفاقات المتعلقة بالقانون الانساني الدولي واستخدام القوة العسكرية على نحو غير متناسب ودون عقاب أو مبرر. لقد انتهكت السلامة الاقليمية للبنان وحدوده المعترف بها دوليا انتهاكا خطيرا، ولحقت أضرار بالغة بالجهود التي يبذلها الشعب اللبناني لإعادة بناء بلده. وهذه الأحداث المأساوية التي استمرت حتى أثناء الصمت الذي لف بيروت وشلها حدادا على قتلاها، تدلل على ضرورة اتخاذ تدابير دولية فعالة لوقف الجريمة.

لقد اجتمعت الجمعية العامة لتقدم اسهامها الحاسم، حيث فشل مجلس الأمن في القيام بذلك، من خلال إهمال واجباته على نحو يرثى له. فليس هناك وقت للتعقيدات الاجرائية أو المداولات الطويلة. فالأبرياء يموتون كل دقيقة، ولذا فإن كل دقيقة لا يجري التحرك فيها تنطوي على مسؤولية هائلة. وتأمل كوبا أن تعمل الجمعية العامة على إحقاق الحق بالنسبة للشعب اللبناني؛ وأن تدين بشدة العدوان الذي ترتكبه حكومة اسرائيل وتطالب بإنهائه. وتأمل كوبا أن تكون الجمعية العامة متسقة مع مقرراتها وقراراتها وبخاصة تلك التي اعتمدت فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وعملية السلام فيه، والقرارات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) - وأن تطالب بانفاذها انفاذا تاما. وكذلك تطالب كوبا باحترام السلامة الاقليمية للبنان وسيادته وحدوده المعترف بها دوليا. ونطالب بتقديم تعويضات عن جميع الخسائر المادية ونضم صوتنا الى النداء الموجه الى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل مساعدة لبنان في جهوده لإعادة الإعمار.

وتطالب كوبا بإعادة جميع الأراضي العربية المحتلة وتؤيد حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولته الخاصة به، وعاصمتها القدس. وتطالب كوبا باحترام اتفاقات السلام، التي رحب بها المجتمع الدولي وبعثت الآمال الكبيرة. وتطالب بالامتثال لاعلان المبادئ واستمرار المفاوضات بشأن المسائل المعلقة، بما فيها مسألة القدس. فإن عملية السلام ككل تتعرض للخطر بسبب هذه الأعمال، تبعدنا عن التوصل الى سلام عادل ودائم وشامل للجميع في المنطقة.

وإن كوبا، التي كانت طوال ٣٥ عاما وما زالت ضحية لأعمال الارهاب والعدوان التي أودت بحياة العديدين من أبناء شعبنا، تدين جميع أشكال الارهاب. بيد أنه لا يمكن لأي سبب سواء تعلق بالأمن القومي، أو بالدوله، ولا يمكن لأية ذريعة ترتبط بالأمن والسلم الدوليين أو الاقليميين، ولا يمكن لأي عمل ارهابي أن يبرر العدوان والارهاب واحتلال الأراضي وذبح المدنيين وانتهاكات قواعد القانون الانساني الدولي أو اتخاذ أية تدابير من جانب واحد مثل إغلاق الحدود، الذي يقتل، في صمت، الأطفال والنساء والشيوخ.

وتجتمع الجمعية العامة ممارسة طبيعية منها للسلطة التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة الذي تؤكد مجددا نجاعته وفائدته الأحداث المثيرة التي تقع كل يوم. فنحن نعيش في عالم يموت فيه كل عام عدد من البشر بسبب افتقارهم لأية حقوق يفوق عدد من ماتوا خلال أسوأ سنة من سنوات الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لم تستطع الأمم المتحدة أن تعمل سوى القليل جدا لكي تضمن لملايين الجوعى والمرضى والأميين الحق في الحياة والصحة والتعليم وضمان الحق في التنمية للغالبية العظمى من أممنا. ولا يمكن لأي تلاعب سياسي بحقوق الانسان أن يحجب هذه الوقائع. غير انه إذا لم تعتبر هذه الحجة كافية للتدليل على أن العالم ما زال عالما غير عادل وغير متساو وخطيرا كما كان لبضع سنوات مضت، يكفي أن ننظر الى الصراعات بما لها من أسباب عميقة لا يقدر أحد على حلها والى آثارها المفجعة التي لا يمكن لأحد أن يمنعها أو يتجنبها، وهي تملأ صفحات الجرائد كل يوم. وفي الحقيقة، يأتي كل يوم بدليل على عجز الأمم المتحدة عن ازالة أسباب هذه الصراعات وعجز الآليات الدولية عن بناء السلام. فأين الفلسفة الجديدة لهذه الحقبة، وما هي الأعمال التي رافقت الخطب الطنانة التي ألقيت احتفالا بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة،

وما هو المصير الأخير الذي ستؤول اليه أطنان الوثائق التي أصبحت تلتبس بمبرر وجود الأمم المتحدة؟

فإذا كانت هناك أية شكوك مشروعة لدى أي واحد بشأن فعالية مجلس الأمن في هذه الحالة الأخيرة وبشأن الآثار العملية المترتبة على الصياغة الغامضة وغير المناسبة والضعيفة للقرار الذي اعتمده المجلس، كما ورد وصفه حتى من جانب بعض أعضاء المجلس في تعليل التصويت، فإن الأحداث اللاحقة قد بددت على نحو مفجع جميع تلك الشكوك.

واليوم يمكن أن يقال بأن صياغة هذا القرار، بدلا من أن تكون رادعا، زادت من مناخ الافلات من العقاب، وبدلا من أن تقربنا من السلام، أسهمت في زيادة حدة التوتر، وبدلا من أن تقربنا من الأهداف المعلنة، دللت على خمول الأمم المتحدة وعدم فعاليتها. ومن أسف، وكما أشار العديد من المتكلمين في مناقشة اليوم، فإن ما هو قابل للتنبو به قد أصبح جليا في حين يظل المجتمع الدولي واقفا لا يحرك ساكنا.

فالأسباب معروفة جيدا ولكنها مع ذلك تستعصي عن الحل وهي: ازدواجية المعايير؛ وانعدام الديمقراطية، والإعلام العام والشفافية، والمشاورات غير الرسمية والضغوط السرية؛ وحق النقض الذي تجاوزه الزمن والتهديد باستخدام حق النقض الذي أصبح أداة أكثر خطورة وغير مقبولة لأن الآثار المترتبة على استخدامه لا يجري الاضطلاع بها علانية.

ولهذا السبب تكتسي دورة الجمعية العامة هذه أهميتها. وإننا نحضرها ونحن نعلم أنها تتعلق بالاجراءات العادية واستخدام السلطات التي ينبغي أن تكون جزءا من حياتنا اليومية. إلا أنها مهمة أساسا للتدليل على عزم الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء على تجديد الجمعية العامة وتعزيز فعاليتها ومنح سلطاتها المقام الأول الذي تستحقه. وهذا هو الطريق لتعزيز الأمم المتحدة حقا، وجعلها فعالة في خدمة المجتمع الدولي. وهذا هو طريق الاصلاح، الذي يعني تطوير الطابع العالمي للأمم المتحدة وتوفير المشاركة السيادية والمتساوية لجميع الدول، كبيرها وصغيرها؛ غنيها وفقيرها. وهذا هو الطريق لكي تكون فعالة، أي قادرة على التوصل الى حلول عملية وملموسة للمشكلات التي تضغط على كاهل البشرية. وهذا هو طريق الحداثة، الذي يعني التوصل الى حلول جديدة للمشكلات الجديدة.

ويسرنا أن نرى هناك مسارا واضحا للعمل تقوم بإرسائه الجمعية العامة بغية دعم الحق السيادي للدول، وضمان السير على هدي مبادئ الميثاق، والدفاع عن السلم والأمن الدوليين، وجعل الأمم المتحدة فعالة، حتى مع فشل بعض هيئاتها. ومن الأهمية بمكان، أن تضطلع الجمعية العامة بممارسة سلطاتها كاملة، عند مواجهة أحداث كتلك التي وقعت مؤخرا، مستخدمة اجراءات مناسبة وبسيطة. وهذا يبعث فينا الأمل بأن تتمكن الجمعية العامة من القيام بذلك كجزء دائم من عملها اليومي، دون أن يتعين عليها التصدي لأحداث مأساوية مثل هذه الأحداث، وإنما بطريقة صحية وطبيعية مضطلعة بدورها بوصفها الهيئة العالمية العليا ذات السيادة في الأمم المتحدة.

السيد العربي (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أرحب، باسم وفد مصر، بفخامة الرئيس إلياس الهراوي رئيس جمهورية لبنان، وأن أعاود تأكيد تضامن مصر حكومة وشعبا مع لبنان، وتأييدنا للبيان الشامل والقوي الذي ألقاه فخامة رئيس جمهورية لبنان في جلسة أمس، كما أود أن أعرب عن تضامن وفد مصر مع البيان الذي ألقاه رئيس المجموعة العربية وبكل ما جاء فيه من تأييد ومساندة للبنان الشقيق ولشعبه الصابر الذي يتعرض لعدوان اسرائيلي غاشم منذ العاشر من هذا الشهر.

لقد تأخر المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، كثيرا - وعلى نحو غير مبرر وغير مقبول - في معالجة التطورات الخطيرة على الساحة اللبنانية على إثر هجوم اسرائيل جوا وبرا وبحرا على لبنان.

ولقد تلكأ مجلس الأمن كثيرا - وعلى نحو غير مبرر وغير مقبول - قبل أن ينعقد يوم الخميس الماضي ليعتمد بعد ثمانية أيام طويلة من العدوان الاسرائيلي مشروع قرار لا يرقى الى مستوى الموقف المتفجر على الساحة اللبنانية، ولا يعكس مدى ما يمثله ذلك الموقف من تهديد خطير للسلم والأمن الإقليمي والدولي، ولا يتفق في لغته أو محتواه مع جسامة العدوان الإسرائيلي وآثاره البشعة على شعب لبنان قتلا وتشريدا، ناهيك عن انعكاساته السلبية المدمرة على بنية لبنان الأساسية وجهود الحكومة اللبنانية الدؤوبة وخططها الطموحة لإعادة الإعمار والبناء بعد سنوات الحرب الأهلية المضنية.

وليس لأحد أن يتعجب - والحال هكذا - من أن يستمر العدوان الاسرائيلي على لبنان حتى الآن، دون ما اكتراث بقرار المجلس، أو مراعاة للقواعد القانونية المستقرة في العلاقات الدولية، أو لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أو للانعكاسات السلبية والضارة لهذا العدوان الضاري على حاضر ومستقبل السلام في الشرق الأوسط.

إن مصر، التي بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط وحملت لواء الدعوة الى ضرورة فتح صفحة جديدة في الشرق الأوسط، والى ضرورة إنهاء الحروب والقتال، والى ضرورة تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ولا يمكنها بحال من الأحوال قبول استخدام اسرائيل للقوة وتماديها في الاستمرار في الاعتداء على شعب لبنان. لقد حرم ميثاق الأمم المتحدة بكل وضوح وبكل صراحة استخدام القوة في العلاقات الدولية. كما حدد الميثاق الضوابط والمعايير التي يحق فيها للدول أن تلجأ الى حق الدفاع الشرعي، ومهما حاول البعض تبرير الأعمال العسكرية الاسرائيلية فإن الضوابط والمعايير الدولية لا تنطبق على الهجمات الشاملة المتكررة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وعلى المدنيين العزل الأبرياء في لبنان. ويكفي أن أشير الى ما ذكره فخامة رئيس جمهورية لبنان أمس لدحض أي أعذار واهية تقدم لتبرير العدوان الاسرائيلي فقد قال سيادته "فلتنسحب اسرائيل، والدولة اللبنانية هي الضامنة للأمن في تلك المناطق".

لقد لجأ لبنان الى الجمعية العامة مؤيدا من المجموعة العربية ودول حركة عدم الانحياز بعد أن آثر مجلس الأمن صاحب المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ألا يباشر هذه المسؤولية على الوجه المطلوب. فلا القرار الذي اعتمده المجلس أدان اسرائيل أو اعتداءاتها الوحشية، ولا فرض بحسم وقفا لإطلاق النار، ولا دعا دون لبس أو التواء الى التنفيذ الكامل غير المشروط للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، ولا تناول من قريب أو من بعيد مسؤولية المعتدي عن تعويض ضحية العدوان.

إن العدوان الاسرائيلي على لبنان يعد سابقة خطيرة تعيد الى الإذهان مرحلة كنا نعتقد أنها انتهت الى غير رجعة. هذه السابقة الخطيرة قد تفتح الطريق لاعتداءات مماثلة تحت ذريعة أو أخرى في أي بقعة من بقاع العام. فمن هي الضحية القادمة؟

لقد خذل المجلس لبنان فهل تنصفه الآن الجمعية العامة؟

وهل نواجه هنا جميعا مسؤولياتنا كأعضاء في الأمم المتحدة بشجاعة ونقرر بصوت واحد عال ومدوٍ أن منطق استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الدول هو منطق مرفوض، أيا كان المعتدي وأيا كانت الضحية، دون معايير مزدوجة، ودون تحيز أو تمييز أو محاباه.

إن مصر تساند كافة المساعي التي تبذل على المستويين الثنائي والإقليمي لوقف نزيف الدم في لبنان. نساند هذه المساعي ونشارك فيها. إلا أننا نؤمن في الوقت ذاته بحتمية اضطلاع الأمم المتحدة بمسؤولياتها الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لقد آن للحلقة الجهنمية المفرغة للعنف في الشرق الأوسط أن تنكسر، وحان الوقت لكي تبذل كافة الأطراف المعنية والمهتمة بعملية السلام جهدا إضافيا ومضاعفا في هذا الاتجاه. جهدا تحدوه بصيرة نافذة ورؤيا استراتيجية بعيدة النظر لا تضحي بالسلام مقابل اهتمامات قصيرة الأمد تحركها اعتبارات انتخابية هنا أو هناك.

إن السكوت على العدوان الاسرائيلي .. أو التغاضي عنه .. أو مماألاته .. لا يخدم قضية السلام في الشرق الأوسط .. كما أن السلام لا يخدمه غض الطرف عن المأساة الإنسانية التي يعيشها شعب لبنان تحت نيران آلة الحرب الاسرائيلية، ولا يخدم السلام إشاحة الوجه عن قصف الآثار التاريخية في مدينة صور، التي تعد تراثا مشتركا للإنسانية، ولا يخدم السلام التغاضي عن مخيمات اللاجئين وقوات يونيفل على نحو ما حدث يوم الخميس الماضي حين قامت القوات الاسرائيلية بقصف معسكر قوة الأمم المتحدة رغم أن القوة قد أبلغت اسرائيل أن المعسكر يأوي عشرات بل مئات المدنيين، مما أدى الى إزهاق أرواح ما يزيد عن مائة شخص من بينهم العديد من النساء والأطفال.

إن دعاة السكوت والتغاضي والمماألاة وغض الطرف وإشاحة الوجه لا يخدمون قضية السلام ويتجاهلون أن السلام كل لا يتجزأ، وأن إرهاب الدول لا يتميز في شيء عن إرهاب الأفراد بل يزيد، وأن القهر والإذلال يورثان التطرف، وأن العنف حصاد العنف، وأن من يزرع الشوك يجني الحصرم.

إن الجمعية العامة مطالبة اليوم بتأكيد مسؤولية إسرائيل عن تعويض لبنان إزاء الخسائر الجسيمة التي ألحقها العدوان الإسرائيلي بالمرافق الاقتصادية اللبنانية. لقد أعاد العدوان قضية إعمار لبنان خطوات عديدة إلى الوراء، وأصاب هذه القضية بانتكاسة يقع عبء ومسؤولية مواجهتها والخروج منها على المجتمع الدولي ونظام الأمم المتحدة وعلينا جميعا هنا كأعضاء في الأمم المتحدة.

إن الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية عليها مسؤولية مضاعفة تجاه لبنان، وإننا نأمل أن نتوجه من فوق هذا المنبر برسالة واضحة خلال هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة تعكس التزاما سياسيا عالي المستوى بدعم جهود لبنان الشقيق على طريق الإعمار وإعادة البناء.

في ختام بياني أود أن أؤكد أن الوقف الفوري لإطلاق النار ووقف نزيف الدم في لبنان هما المطلب الفوري الملح الذي يتعين على كل القوى المحبة للسلام أن تسعى إلى تحقيقه، لأن السلام في الشرق الأوسط هو الهدف النهائي الذي لا يجب أن يضيع في غمار المغامرات العسكرية.

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشتركت بنغلاديش، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في طلب إعادة فتح البند ٤٤ من جدول الأعمال، مع التركيز على الهجمات الإسرائيلية ضد لبنان ونتائجها، وأيدت هذا الطلب بقوة.

والسبب الأساسي وراء تأييدنا يستند إلى تبرير سليم. لقد استمعنا جميعا إلى البيان المؤثر جدا الذي ألقاه رئيس الجمهورية اللبنانية، فخامة السيد إلياس الهراوي. ولا يسعنا إلا أن نشاطره شعوره بالصدمة والفزع والحزن والاشمئزاز إزاء التدمير المستمر لبلده، وتصاعد أعداد الضحايا من القتلى والجرحى، وتشريد مئات الألوف من المدنيين. وما فتئت الغارات الإسرائيلية، بالبوارج والمدافع الثقيلة ومدافع الهاون والطائرات، تُلحق الدمار الشديد بهياكل لبنان الأساسية المنشأة حديثا. فقد دمرت ٨٠ في المائة من الإمدادات الكهربائية بسبب الاعتداءات المتعمدة على محطات الطاقة الكهربائية. وهوجمت المناطق السكنية ومواقع الآثار القديمة مع تجاهل كامل للعواقب. والحصار البحري يضاعف المعاناة. والقصف الجوي لمقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قانا تسبب في قتل أكثر من مائة شخص لبناني مدني. وفي صميم هذه الحالة المتسمة بالانتقام المتعمد واستخدام القوة المفرطة حسابات سياسية وانتخابية معقدة تقوم على النفاق والمعايير المزدوجة.

ويعلم الجميع أن الحق في الدفاع عن النفس ليس حقا مطلقا؛ فالرد يجب أن يكون متناسبا، حتى في مواجهة معتد واضح. ولا يجوز لإسرائيل أن تنفس عن إحباطها بضرب لبنان الذي لا ذنب له باستخدام هذه الذريعة التعميمية المطاطة. إنها تنشئ بذلك سابقة لا يمكن الدفاع عنها.

لقد مرت ثمانية أيام قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره الإجماعي ١٠٥٢ (١٩٩٦). ومن حيث الجوهر، دعا هذا القرار إلى وقف إطلاق النار، وشدد على ضرورة استمرار المفاوضات الدبلوماسية، وأكد من جديد على الالتزام بسيادة لبنان واستقلاله، ودعا إلى احترام سلامة وأمن المدنيين، وناشد من أجل تقديم المساعدة الإنسانية ودعا إلى حرية الحركة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإلى وفائها بولايتها.

ومع ذلك جاء إجراء المجلس هذا، الذي كانت تمس الحاجة إليه، ضعيفا جدا ومتأخرا جدا. إن مصداقية المجلس قد تقوضت. ولا يرجع ذلك فحسب إلى إسقاط عناصر أساسية، مثل تلك التي أبرزها مشروع القرار المقدم من جانب ١٩ دولة عربية، بل أيضا لأن الاعتداءات لا تزال مستمرة بعد مرور ١٢ يوما كما أن العنف لم يتوقف. وإن عملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية، على حد تعبير رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليست محدودة بأجل. وأهدافها فاقت كثيرا تلك الأهداف التي ذكرت في المناقشة العامة التي سبقت صدور قرار مجلس الأمن، وهي تعيق بشكل مباشر تقدم عملية السلام. وفي أعين العالم، فإن هذه الحملة الوحشية، أو دبلوماسية القوة هذه لا يمكن الدفاع عنها. وقد تمخضت عن نتائج عكسية سياسيا وعسكريا. وهي بالتأكيد تستأهل الإدانة.

إن نظر الجمعية العامة في هذا البند بشكل عاجل كان أمرا ضروريا. وهو يعبِّر عن ضمير غالبية دول العالم. كما يتطلب دفعة أكثر تصميما من أجل إنهاء الأعمال العدائية وتصحيح الحالة وتعويض لبنان عن الدمار الذي لحق به وإعطاء دفعة لعمليات الإغاثة الإنسانية الواسعة والتعمير الطويل الأمد، وقبل كل شيء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥

(١٩٧٨)، الذي يدعو إلى الاحترام الدقيق لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا. وهذا يعني انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية.

ولعل أهم عنصر لهذه المناقشة في الجمعية هو إبراز الاهتمام الجاد بأثر العدوان الإسرائيلي على عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي العملية التي تؤيدها جميع البلدان. إن الأعمال الإسرائيلية قد أعاقت التقدم دونما شك. وبنغلاديش تنضم إلى حق بلدان عدم الانحياز وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في التأكيد على أن السلام لا يمكن فرضه، بل لا بد أن يتطور. والتسوية التفاوضية لإيجاد حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط هي وحدها التي يمكن أن تضع نهاية للعنف والتوتر في المنطقة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): الآن تمر الأزمة اللبنانية بأسبوعها الثاني، ولا توجد دلائل على انخفاض حدة العمليات العسكرية. ويقول المسؤولون الإسرائيليون إن العمليات العسكرية ستستمر طالما اقتضت الحاجة إليها. وفي حين لم يسفر القصف الواسع النطاق الذي شنته إسرائيل إلا عن قتل عدد قليل من مقاتلي حزب الله، فإن جميع الضحايا الآخرين كانوا مواطنين لبنانيين مسالمين.

ولا تزال عمليات القصف الموجهة ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية مستمرة. وللأسف فإن القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦)، الذي اتخذ بالإجماع في الأسبوع الماضي، لم ينفذ حتى الآن. ويدعو ذلك القرار إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية واحترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي.

إن الأزمة خطيرة للغاية. إنها تعرقل اتخاذ خطوات أخرى لتحقيق تسوية سياسية في الصراع العربي الإسرائيلي. وفي ظل هذه الظروف، ترى روسيا، بوصفها أحد راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، أن نظر المسألة اللبنانية في هذه الدورة للجمعية العامة جاء في الوقت المناسب وله ما يبرره.

ولقد أدت العمليات العسكرية الواسعة الى مقتل العديد من السكان المدنيين، والتدمير والهجرة الجماعية للاجئين. وبلغت الماساة ذروتها بقصف مقر كتيبة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي أدى الى وفاة أكثر من مائة مواطن مسالم لجأوا الى هناك. وعانى حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من ذلك أيضا.

وهذه الحادثة تستلزم دراسة أخرى متأنية. ولقد قال رئيس الاتحاد الروسي، السيد يلتسين، في بيانه المؤرخ ١٩ نيسان/ابريل بشأن الأحداث في لبنان ما يلي:

"إن ما حدث في لبنان ليس مقبولا على الإطلاق. وينبغي فورا وقف العملية العسكرية الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية. ويجب أن نضع حدا للانتهاك الخطير لسيادة لبنان، والذي أدى الى حدوث مأساة إنسانية شاملة في ذلك البلد. وغني عن القول إنه يلزم أيضا كفالة إنهاء القصف على المناطق الشمالية لإسرائيل."

ويتعين من حيث المبدأ حل هذه المسألة ضمن الإطار العام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية مما يسمى بـ "المنطقة الأمنية"، وعن طريق إنهاء الاحتلال للبنان. وحينئذ فقط يصبح بالإمكان تحميل المسؤولية بالكامل للحكومة اللبنانية أو السورية.

ولقد سافر وزير خارجية بلدنا، السيد بريماكوف، سعيا منه الى محاولة المساعدة على تحقيق تسوية سياسية من خلال وقف عاجل لإطلاق النار في الدرجة الأولى، بناء على تعليمات رئيس روسيا، الى البلدان في المنطقة، وقام بزيارة سوريا ولبنان واسرائيل وأجرى مفاوضات مع القيادات في تلك البلدان. وعقدت اجتماعات مع وزيري خارجية فرنسا وإيطاليا، وأجري اتصال مع وزير خارجية الولايات المتحدة، وارين كريستوفر. وهذا يؤكد عزم روسيا على بذل قصاراها من أجل المساعدة على إيجاد مخرج من هذه الأزمة عن طريق الاعتماد على ما لدينا من خبرة لسنوات عديدة، وعلاقات وثيقة في بالمنطقة، وقدرات.

ويعتبر الاتحاد الروسي أن الهدف الرئيسي في الوقت الحاضر يتمثل في وضع حد للأعمال الحربية، ويطالب جميع الأطراف المعنية بضبط النفس. ونحن على اقتناع بأن الحلقة المفرغة للمواجهة لا يمكن كسرها إلا بالوسائل السياسية. وروسيا، بوصفها شريكة في رعاية عملية السلام، تصر إصرارا بالغا على أن تتوصل اسرائيل ولبنان فورا الى تحقيق تسوية سياسية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وهو القرار الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وكفالة الأمن لكلا البلدين. هذا هو الشرط الرئيسي لاستقرار الحالة ونحن

نفهم أن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يقتضي عملية معينة، وينبغي أن تكون متوازنة بالكامل.

ولا يسع المرء أن يوفر مزايا لأحد الأطراف ترمي، في جملة أمور، الى مساعدة ذلك الطرف على حل بعض مشاكله السياسية. ولقد دل تاريخ الصراع في الشرق الأوسط على أن المحاولات الرامية الى تحقيق السلام والاستقرار بالوسائل العسكرية حصرا لا تؤدي الى نتيجة. واستمرار الاعتماد على القوة سيفضي حتما الى تصاعد العنف، الأمر الذي يمكن أن يقوض النتائج التي أسفرت عنها سنوات عديدة من الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سياسية.

وليس هدف روسيا السعي الى تحقيق مكاسب سياسية، بل الى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وروسيا كانت، هى الآن، وستظل في الشرق الأوسط، حيث تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المتعذر على شعب يتحلى بحسن النية وملتزم التزاما عميقا بقضية السلام في هذا العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، أن يجد تفسيرا معقولا لطبيعة ومستوى الهجوم الوحشي الذي يشن في لبنان على سكان مدنيين عزل من السلاح. فنحن نشهد أعمال قصف شديد على لبنان تتجاوز ما يسمى بـ "المنطقة الأمنية" المحتلة، وتستهدف عمدا مرافق مدنية في عاصمة ذلك البلد وحولها. وإزاء ادعاء إسرائيل بأنها تتمكن من ضرب أي هدف تختاره "ضربا مباشرا وقاصما"، لا يسعنا إلا أن نتصور أن تدمير سيارات الإسعاف التي تحمل المدنيين، والدور التي تضم الأسر، والطريق الرئيسية خارج المنطقة المحتلة، وهي الطريق التي يسلكها الناجون واللاجئون فاقدوا الأمل أو إمدادات الإغاثة الواردة الى المنطقة ما هو إلا تدمير متعمد.

بيد إن تدمير مجمع الأمم المتحدة في قانا، بمن غص بهم من اللاجئين، يجب أن يسجل باعتباره واحدا من أشد الأعمال وحشية في هذا الصراع الطويل والمرير. فلا يوجد مبرر لإطلاق ما يزيد على بضع عشرة قذيفة مدفعية خلال ١٢ الى ١٥ دقيقة على "منطقة محمية" تابعة للأمم المتحدة، على الرغم من طلب رسمي من الأمم المتحدة بالكف عن القصف بعد البدء به. وقالت إمرأة مذعورة وهو تنوح: "لقد أتينا الى مخيم الأمم المتحدة لحماية أنفسنا، وليس لنموت". ويشعر العالم، على نحو يمكن فهمه، بالجزع إزاء هذه المذبحة الوحشية العشوائية لحوالي مائة مدني. ومن المحير كذلك أن يتردد البعض في إدانة هذا العمل العدواني.

وتفيد التقارير الواردة من منطقة الحملة الإسرائيلية على طول لبنان وعرضه أن الإسرائيليين مرتاحون لمعاقبة حزب الله، أو معاقبة شخص ما على الأقل، ومن ثم يلجأون الى شن غارات جوية كثيفة، وقصف الساحل، واستهداف قرى وأشخاص لا ينتمون الى حزب الله بقصف قاتل. ويعتبر في اسرائيل أن البلدان المهجورة، والموتى، والمشردين، و"حقول القتل" ثمن مبرر لاستفزازات حزب الله يتعين على جميع العرب - أينما كانوا - أن يدفعوه.

ولكن ليس معروفا في هذا الوقت الذي تستهدفه هذه القنابل بالفعل. فهل تستهدف لبنان أو جهود السلام في الشرق الأوسط التي عمل العديدون من أجلها بشجاعة، أو الانتخابات المقبلة في اسرائيل؟ فما من أحد يجادل في حق أية حكومة في الدفاع عن النفس إزاء تهديدات لشعبها، ولإسرائيل الحق في حماية مواطنيها. ولا يمكن إنكار الأضرار وفقدان الأرواح التي تعرضت اسرائيل لها خلال تاريخ هذا الصراع. ومع ذلك، يصعب على العقلاء ألا يشعروا بالجزع إزاء العمل غير المتكافئ الذي تقوم به اسرائيل. فقذيفة واحدة سقطت على مجمع الأمم المتحدة قتلت عددا من اللبنانيين يفوق عدد الإصابات التي تكبدتها اسرائيل منذ بداية هذا الصراع في عام ١٩٨٢. وهذا العمل مفرط بأي مقياس معقول، ولا سيما وانه لا توجد تقارير تفيد عن موت اسرائيليين بسبب الاستفزازات الأخيرة من جانب حزب الله. ويجب ألا ينسى المرء أيضا أن ضحايا قانا لم يكونوا أولئك الأشخاص الذين يدخلون في صراع مع اسرائيل، بل كانوا مدنيين أبرياء يعرف أنهم تحت حماية الأمم المتحدة.

وأعمال اسرائيل تتعارض أيضا مع نصوص اتفاق عام ١٩٩٣ التي وافقت اسرائيل وحزب الله بموجبها على عدم استهداف المدنيين كل في منطقة الآخر. وثمة تقارير عديدة موثوق بها تفيد أن الانتهاكات الأولى التي ترتكب ضد الأشخاص غير المحاربين تعزى الى اسرائيل التي تشعر بالإحباط، والتي تعجز عن إسكات حزب الله على نحو فعال في الأوقات الحرجة.

ان عزم اسرائيل على مواصلة هذا الهجوم ليس على أخصامها المباشرين، بل على المدنيين من لبنان، على الرغم

من الإدانة العالمية، أمر له مدلوله. فبينما يعمل العديدون بنشاط منذ زمن طويل من أجل إحلال السلام الحقيقي، وتحقيق المقايضة، وتحسين النوايا في الشرق الأوسط، ويجرون في أغلب الأحيان تعديلات صعبة وكبيرة في السياسات التاريخية، يبدو أن هذه الجولة الأخيرة من الأحداث تشير الى أن اسرائيل لا تزال تقف في صف العالم القديم الذي يتصف بالعداء، ولا ترغب في أن تقطع شوطا يوازي الشوط الذي قطعه العرب صوب إحلال سلام حقيقي. وكل ما يسمى بتنازل يثقل بشروط تحد من نطاقه، أو قيود زمنية تؤخر تنفيذه الفعال لسنوات.

وقد آن الأوان لأن تسلم اسرائيل بأن عليها أن تنهي احتلالها لما يقارب ١٠ في المائة من دولة لبنان. وهذا هو واقعيا، حسب فهمنا، المطلب الملموس الوحيد لحزب الله، وهو مطلب مشروع. وقد دعا إليه قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي تجاهلته اسرائيل. إننا نواجه دائما بنفس القضية - احتلال اسرائيل لأرض عربية وممانعتها، إن لم يكن رفضها، لإعادة تلك الأرض. والنتيجة المتوقعة دائما هي نمط متكرر من الأعمال العدائية، رغم الجهود الملحوظة التي تبذلها جهات عربية عديدة لإقرار السلام والعلاقات الطيبة. وفي كل مكان تواجهنا مشكلة الأرض والسلام ولا تبدو لها بوادر تذكر تبشر بقرب حلها. وهذا هو لب المشكلة - وهو السبب في انعدام الأمن المستمر في المنطقة - الأمر الذي يتعين معالجته، لا من قبل اسرائيل وحدها بل والعرب أيضا. فالسلام الحقيقي يحتاج إلى أكثر من عقد صفقات مؤقتة وغير حاسمة.

إن وجود وزير الخارجية الفرنسي في الشرق الأوسط وكذلك وزير الخارجية الأمريكي ومبعوثي الاتحاد الأوروبي، يؤكد خطورة أحداث العنف التي اندلعت مؤخرا، والحاجة العاجلة إلى التصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء انعدام الأمن في المنطقة.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يصف ويجسد طبيعة الأحداث في لبنان على حقيقتها: انتهاك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين، ورفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وارتفاع عدد الضحايا المدنيين، والقصف المحموم، والحاجة إلى الاعتراف بسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وهو مشروع قرار عادل يعبر عن استنكار العالم وضرورة أن تحترم اسرائيل لبنان كله إذا كانت تريد السلام.

وتكمن المأساة في حقيقة أن لبنان لا يُنظر إليه على أنه عدو لاسرائيل، وأنه لم يرتكب ذنبا يستحق عليه استخدام القوة الغاشمة ضده. فهذا أمر لا يمكن قبوله على الإطلاق. وهذه المأساة الإنسانية لا يمكن السماح لها بالاستمرار.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): تنعقد الجمعية العامة اليوم للنظر في العدوان الشامل الذي تشنه اسرائيل على لبنان والنتائج الخطيرة التي نتجت عنه، وذلك بعد فشل مجلس الأمن في إيقاف العدوان ومعاقبة المعتدي طبقا للمسؤولية الملقاة على عاتقه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مما أتاح لإسرائيل أن تستمر في عدوانها. وإن لجوء لبنان، مدعوما من دول حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى هذا المنبر الذي يمثل شعوب العالم وضميرها اليقظ ما هو إلا محاولة أخرى لوضع العالم أمام مسؤولياته في الدفاع عن السلم والأمن الدوليين، ووضع حد لعدوان اسرائيل المتواصل وتحديها المستمر لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة والقيم السامية التي تعاقدت عليها شعوب العالم عبر هذه المنظمة الدولية.

إن ما يشهده اللبنانيون على أيدي الاسرائيليين من دمار مروع ومجازر وآلام رهيبة عكسته وسائل الإعلام من صور للأجساد البشرية التي قطعت أعناقها والأشلاء الممزقة، ليس إلا دليلا على وحشية العدوان وهمجيته. إن اسرائيل بدأت العدوان على لبنان بشنها حربا بشعة خلفت دمارا مروعا في المدن والقرى، وحولت بموجبها أكثر أجزاء لبنان إلى ما يشبه الجحيم. فقد دمرت اسرائيل البُنى الاجتماعية والاقتصادية في أكثر من ثلث لبنان، وأغارت طائراتها على مئات الألوف من المدنيين الذين تركوا مدنهم وقراهم، ومارست بحقهم سياسة تجويع شاملة عن طريق قصف سفنها الحربية لقوافل التموين والإغاثة المحملة بالمواد الطبية والغذائية للمهجرين، حتى أن قصفها طال منسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد عملت اسرائيل، بقوة السلاح والقتل والتدمير والعقوبات الجماعية، على تقويض سياسة دولة عضو مؤسس للأمم المتحدة تحت ذريعة أمنها الذي يقوم على سلب العرب أمنهم وكرامتهم ووحدة ترابهم.

وكان أمن اسرائيل هو الحجة التي تتذرع بها لشن جميع حروبها العدوانية، وهي تعلم أن الأمن الحقيقي

لا يمكن تحقيقه عن طريق الاحتلال والتشريد والقصف بالدبابات والمدفعية والبوارج الحربية والطائرات. إن على اسرائيل أن تدرك أن قصف سيارة اسعاف تحمل أطفالا أحرقتهم قنابل حقدها لا يمكن أن يحقق لها الأمن والسلام.

لا يمكن لأحد من محبي السلام المستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة أن يقنع نفسه في هذه اللحظة بأن ما يجري من عدوان واسع على لبنان هو من أجل السلام أو من أجل الأمن أو من أجل الاستقرار. هذه عملية تضليل كبيرة تسوقها اسرائيل في بعض وسائل الإعلام العالمية. فمن يريد السلام لا يمكن أن يقتل المدنيين الأبرياء، ومن يريد السلام لا يمكن أن يحتل الأرض ويشرد أهلها، ومن يريد السلام لا يمكن أن يقصف مقر القوات الدولية لحفظ السلام.

إن اسرائيل، التي شردت ملايين العرب، تمارس أعمالا إرهابية، وهي بهذا آخر من يحق له اتهام الآخرين بالإرهاب. إن الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية هو قمة الإرهاب ومصدره وسببه الأساسي في منطقتنا. ولا يغير من هذه الحقيقة الملموسة الدعوة الى مؤتمرات لقلب الحقائق، وتضليل الرأي العام العالمي، ومحاولة تسويغ إرهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل ضد لبنان اليوم. فإسرائيل تسمي عدوانها على الدول العربية "مكافحة للإرهاب" و "دفاعا عن النفس"، وفي الوقت نفسه تسمي دفاع العرب عن أنفسهم بأنه "إرهاب".

إن الجمهورية العربية السورية تدين الإرهاب بكل أشكاله وتعتبره عملا إجراميا. لكنها تؤمن بأن للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الحق في مقاومة هذا الاحتلال. وهذا حق كفلته كافة الشرائع الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وهو جزء من التراث الإنساني القانوني الذي لا يمكن المساس به، لأنه يفرض على الدول جميعا والأسرة الدولية، ممثلة بالأمم المتحدة، الوقوف في وجه من يريد أن يضحي بضوابط الأمن الدولي في سبيل تحقيق أمنه الخاص. ولذلك فإن ما يتعرض له لبنان من قتل للأبرياء وتدمير للمنازل هو الإرهاب الحقيقي.

لقد قبل لبنان عملية السلام، التي انطلقت من مؤتمر مدريد، على الأسس التي قامت عليها من أجل إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، الذي يقوم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما تعاون لبنان مع الجهود التي بذلها راعيا عملية السلام في هذا السبيل، ولكن هذه الجهود اصطدمت بالتعنت الاسرائيلي واستمرار تحدي اسرائيل للشرعية الدولية.

إن السلام هدف عظيم، وهو في منطقة الشرق الأوسط أكثر من ضروري، ولكن للأسف لم تفهم اسرائيل السلام بمعناه العادل والشامل، بل فهمت السلام على أنه تحقيق لأهدافها الاستراتيجية التي تقوم على فرض السلام الاسرائيلي الخاص بها، والذي يقوم على طمس حقيقة واضحة هي أنها لا تزال تحتل أراضي الغير. إن المتتبع لما يجري في منطقتنا يرى أن هدف إسرائيل يستحيل قبوله أو السكوت عليه. وعلى المجتمع الدولي أن يعزف عن الصمت، وهو مطالب اليوم باتخاذ موقف حازم وحاسم، وفرض احترام قراراته ذات الصلة لقطع الطريق على كل محاولات الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية.

لقد أصدر السادة وزراء خارجية الدول العربية، في اجتماعهم الطارئ في القاهرة، قرارا أدان العدوان الاسرائيلي على لبنان وطالب بوقفه الفوري، ووضع حد لعملية التدمير والتهجير القسري الجماعي، وطالب مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته في إدانة العدوان وإلزام اسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

ونحن اليوم، ومن هذا المنبر، نعبر عن وقوفنا الى جانب لبنان في محنته، ونؤكد على دعمنا لكل ما جاء في كلمة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، الرئيس الياس الهراوي، والمطالب التي تقدم بها أمام هذه الدورة. وتتعاون سوريا بإخلاص مع المساعي الجارية لوضع حد لمحنة الشعب اللبناني. ويحدونا الأمل في أن تتمكن منظمتنا الدولية من الاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتقها في حفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال قيامها بإدانة هذا العدوان على لبنان، وإلزام اسرائيل بالانسحاب الفوري من جميع الأراضي اللبنانية، تنفيذا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، والتعويض له عما لحقه من خسائر، وذلك حفاظا على مصداقية هذه المنظمة التي تعتبرها شعوب العالم ملجأ لها لصيانة أمنها وسيادتها واستقلالها السياسي، وكي لا تتهم باتباع سياسة المعايير المزدوجة التي باتت بحد ذاتها تهدد الأمن والسلم الدوليين.

السيد أبو نعمة (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر لكم عن شكر وفد بلادي على سرعة تجاوبكم في عقد هذه الدورة المستأنفة لمناقشة الوضع في لبنان

الشقيق، والتي نرجو أن تكون نتائجها على المستوى الذي يتوخاه المجتمع الدولي منها في الانتصار لأصوات الحق والعدل، كما أطلقها فخامة الرئيس اللبناني، السيد الياس الهراوي من على هذا المنبر يوم أمس، ولحماية حقوق الإنسان المخترقة على أرض لبنان، الدولة المسالمة، وفي إعادة تعزيز ثقة شعوب منطقة الشرق الأوسط بعملية السلام التي باتت مهددة بفعل تصاعد العنف، وبفعل الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية المستمرة، واستخدام القوة باسم معالجة مسائل أمنية، لا يمكن أن تكون بمستوى هذه الهجمات العنيفة وهذا الرد الواسع الشديد.

لقد توجه لبنان والدول العربية الى مجلس الأمن منذ بدأت الأزمة بصفته المحفل الدولي الذي أوكلت إليه الدول الأعضاء، ممثلة بهذه الجمعية العامة، مسألة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كما هيأ ميثاق الأمم المتحدة الوسائل التي تكفل للمجلس تحقيق هذه الغاية. إلا أن مجلس الأمن، ومع كل الأسف، قد عجز عن تنفيذ قراره بوقف إطلاق النار ووقف الدمار الذي يتعرض له لبنان وما زال المجتمع الدولي يشهد استمرار وتكثيف الهجمات والغارات العسكرية الشاملة التي تشنها إسرائيل على لبنان برا وبحرا وجوا وبكل ما يسببه ذلك من خسائر كبيرة في أرواح المدنيين الأبرياء وخراب وتدمير لممتلكاتهم ومدنهم وقراهم ومواقعهم الأثرية بالإضافة إلى هجرة مئات الألوف منهم من أماكن سكنهم نحو التشرد والتشتت وما يمثله ذلك من انتهاك لسيادة لبنان وكرامته الوطنية وخلق مأساة إنسانية ووطنية لا حدود لها ولا يمكن السكوت عنها. ولا أدل على ذلك، سيدي الرئيس، من المجزرة الفظيعة التي ارتكبتها إسرائيل في ١٩ نيسان/أبريل في بلدة قانا، في لبنان بحق مدنيين ونساء وأطفال وشيوخ لجأوا طلبا للحماية في مقر القوات الدولية، تلك المجزرة التي هزت الضمير الإنساني في المنطقة وفي العالم كواحدة من أقسى فظائع الحرب التي ترتكب بحق المدنيين الأبرياء. وقد جاءت هذه المأساة بعد مأساة قصف سيارة للإسعاف وقتل من فيها وهدم المنازل الآمنة وقتل عائلات بأكملها. إننا ندين ونشجب هذه الأعمال وهذا الاستعمال الفظيع للقوة وندين الاعتداء على الأبرياء المدنيين في لبنان ومحاصرة قراهم وقطع الماء والكهرباء عنهم وتدمير شبكة الطرق والبنية التحتية بكاملها في الجنوب اللبناني ومنع وصول الغذاء وأبسط متطلبات الحياة لتلك القرى الآمنة البريئة في بلد آمن مسالم. إننا ندين هذه الأعمال كما أدنا الإرهاب والعنف وكما ندين باستمرار أي اعتداء على حياة المدنيين الأبرياء أينما وقع مثل هذا الاعتداء.

إن بلدي الأردن هو من أوائل دول المنطقة التي نادت عبر السنين بضرورة مواصلة الجهد من أجل إحلال السلام في منطقتنا التي عانت من ويلات الحرب والدمار لسنين طويلة، ونتيجة التزامنا بالسلام، وبعملية السلام، فقد ذهبنا إلى مدريد مع أشقائنا السوريين والفلسطينيين واللبنانيين لنبدأ مسيرة السلام مع إسرائيل وكنا بعد الشقيقة الكبرى مصر، التي كانت قد توصلت من قبل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل وبعد منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت اتفاق المبادئ، كنا الدولة الثالثة التي وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ولكننا أردنا هذه المعاهدة أن تكون خطوة على طريق السلام الشامل والعادل والدائم السلام الذي يكتمل عند التوصل للاتفاق على المسارين السوري واللبناني. والسلام الذي تقبل به الشعوب والأجيال وتحرص على استمراره وديمومته. ولا زلنا نعتقد وننادي ونعلن بأن السلام لا يتحقق إلا بالشمولية وبالعدالة وبالانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة. ولذلك فإننا نعمل بكل جد وإخلاص لتنفيذ ما التزمنا به ولتفعيل بنود المعاهدة نصا وروحا ولدعم الشمولية والعدالة انطلاقا من إيماننا بأن السلام هو حاجة أساسية لكل شعوب المنطقة وهو القاعدة التي لا يمكن أن يتحقق بدونها الاستقرار والتطور والتنمية. ولكننا، ونحن نعمل ذلك، ننبه بأن استخدام القوة العسكرية لا يخدم هذه الغاية النبيلة ولا يحقق أهداف الشعوب التي تتطلع للسلام ولا يرسي دعائم العدل والأمن. وفوق ذلك، فإنه من البديهي أن اللجوء إلى استعمال القوة بتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها كما أنه يتنافى مع أبسط قواعد التعامل السياسي الدولي المتحضر. إن التزام بلدي بالسلام وحرصه عليه يفرض علينا التمسك بمبادئه المعروفة في مناصرة قضايا الحق والعدالة من ناحية، ومواجهة كل ما من شأنه عكس مسار العملية السلمية أو تهديدها أو تعطيلها من ناحية أخرى. ومن هنا، فإننا نطالب إسرائيل بأن تراجع أساليب ممارسة استخدام القوة العسكرية الغاشمة، وتتخلى عنها وأن تلتزم كغيرها من دول المنطقة بأساليب الحوار والتفاوض لتسوية الخلافات ومواصلة العمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والذي بدأنا مسيرته معا في مدريد.

إن ما يتعرض له لبنان اليوم وما يتعرض له سكان الضفة الغربية وغزة من عقاب جماعي عشوائي يتنافى مع أبسط مبادئ الحق والعدالة وينذر بخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة من شأنها أن تترك في نفوس

شعوبها جراحات عميقة تهز ثقة هذه الشعوب بجدية العملية السلمية نفسها وبجدية إسرائيل في الالتزام بها. كما أنه يغذي مشاعر اليأس والإحباط ويفسد المناخ المطلوب لخلق نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط يسوده الاحترام المتبادل للحقوق بين دول وشعوب المنطقة والتعاون من أجل تنمية المنطقة وتطويرها نحو الأفضل.

إن الهجوم العسكري الإسرائيل ضد لبنان والذي يدخل يومه الرابع عشر لا يؤدي لخلق هذا المناخ الذي يفترض أن يسود في ظل عملية السلام. وعلى المجتمع الدولي أن لا يسمح، وبعد مرور أربع سنوات على بدء العملية السلمية، بعودة لغة الحرب والدمار واستخدام أساليب العنف لتحقيق أهداف معينة أو لحسم خلافات سياسية أيا كان مصدره، وهي أساليب اعتقدنا بأنها ذهبت إلى غير رجعة. ومن هنا، سيدي الرئيس، ومن واقع ما يتعرض له لبنان الآن فإننا نعتقد بأن أي تأخير في تحقيق السلام العادل والشامل المستند إلى الشرعية الدولية والتسويات التفاوضية السياسية هو الذي يشكل الأرض المؤاتية لتغذية العنف والتطرف وفقدان الأمن والاستقرار. وأن اللجوء إلى اعتماد أساليب المسكنات والحلول المؤقتة والاكتفاء بمعالجة مظاهر المشكلة لا يجدي ولا يؤدي للحلول الجذرية، إن المطلوب هو مواجهة الأسباب الحقيقية للمشكلة من جذورها. والاحتلال الإسرائيلي، سيدي الرئيس، لجنوب لبنان هو أساس المشكلة فيما يتعلق بلبنان وعليه فلا نرى بأن استمرار هذا الاحتلال والتغاضي عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة يحقق سلاما أو يضمن أمنا أو استقرارا في المنطقة ولا نرى بديلا عن ذلك.

إن الذي يشكل الضمان الوحيد لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة بين لبنان وإسرائيل ويهيء المناخ الصالح لمتابعة محادثات السلام بين البلدين ويحقق الاتفاق والتفاهم، وبالتالي، التعاون والبناء هو تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ الذي اعتمد وأقر عام ١٩٧٨ والذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من جنوب لبنان. فإنهاء الاحتلال هو الضمان الأكيد لوقف العنف، والتقدم نحو السلام، والتفاوض من أجل السلام، هو الضمان الكفيل لمنع استمراره وتضييق إطاره أما الرد على العنف بالعنف المضاد والعنف الأشد وتوسيع دائرة المآسي فلن يولد إلا اليأس والمرارة ويلبد الأجواء ويرد المنطقة بأسرها إلى أجواء الصراع التي لا تحمد عقباها.

إننا في الأردن، ونحن نشاطر لبنان الشقيق شعبا وحكومة ما يعاني منه نتيجة هذه المحنة القاسية وما عانى منه عبر السنين، لنؤكد وقوفنا إلى جانب لبنان في محنته العصيبة هذه ونتوجه إليكم لإدانة العدوان ورفض أسلوب استعمال القوة ولبذل كل الجهد للعمل على حسم الموقف وإعانة لبنان على مواجهة مسؤولياته في معالجة آثار المحن المتتالية وفي بناء بلده ومؤسساته بكل الوسائل المتاحة وفي دعمه على حماية استقلاله وسيادة أراضيه ووحدتها وكرامتها وتحريرها.

أما في منطقتنا بشكل عام فإن التقدم نحو السلام، السلام الذي نعمل جميعا على تحقيقه وإنجاحه، والذي نعتبره ضمانا وبداية للاستقرار والنمو، إن هذا السلام، سيدي الرئيس، لن يتحقق إلا بالحوار والتشخيص الصحيح الجريء لكل مظاهر العنف والتوتر والمعالجة الأمينة البعيدة عن الإنفعال والانتقام والمعاقبة الجماعية العشوائية واستخدام القوة الهوجاء. لقد علمنا التاريخ، سيدي الرئيس، عقم هذه الأساليب كما علمنا أنها تعمق الجراح وتوسع الهوة بين سكان المنطقة، كما أنها لا تؤدي إلا إلى عكس ما تتوخاه.

إن لجوء لبنان، مؤيدا بالمجموعة العربية، إلى الجمعية العامة هو اللجوء إلى الأصل بعد أن عجز مجلس الأمن في وقف النزيف وتصاعد العمليات العسكرية. إننا نتطلع بكل ثقة إلى أن تحقق هذه الدورة النتائج الإيجابية المرجوة وأن تتبنى الدول الأعضاء مشكورة مشروع القرار المطروح على هذه الجمعية ودعم تنفيذه.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن ممتنون لكم كل الامتنان، سيدي، لعقدكم هذه الجلسات الاستثنائية الهامة. في ظل رئاستكم القديرة فإنه لا يخالجنا أدنى شك في أن الجمعية ستنجح في معالجة الموضوع الحيوي المتمثل في وقف الاعتداءات الإسرائيلية الجارية حاليا ضد الدولة اللبنانية وشعبها الشقيق، وذلك من أجل الإبقاء على زخم العملية السلمية في الشرق الأوسط وتعزيزا للأمن والسلم الدوليين لخير البشرية جمعاء.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بفخامة الرئيس الياس الهراوي، رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة، الذي تكبد عناء السفر، رغم كل الصعوبات، ليعرض علينا في هذه الدورة المستأنفة صور المعاناة التي يكابدها الشعب اللبناني البريء نتيجة للقصف العشوائي الذي يتعرض له من جانب القوات الإسرائيلية.

خلال السنوات القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي تقدما هاما في مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط، وخاصة على المسارين الفلسطيني - الإسرائيلي والأردني - الإسرائيلي. وقد دعا بلدي، سلطنة عمان، بقوة الى دفع تلك العملية قُدما من خلال مشاركتها في محادثات مؤتمر مدريد للسلام، والمفاوضات المتعددة الأطراف التي أعقبت ذلك. وبالإضافة الى ذلك، أكد بلدي مرارا وتكرارا، في العديد من المناسبات موقفه المبدئي والثابت بشأن الحاجة الى إحراز تقدم مشابه على المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي، يفضي الى تسوية دائمة وشاملة في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وتأكيدا لهذا الموقف، فتح بلدي قنوات اتصال مع إسرائيل، إيمانا منه بأن مثل هذه الإجراءات ستؤدي الى تعزيز وتشجيع عملية السلام الجارية في منطقة الشرق الأوسط من أجل خير ورفاهية شعوب هذه المنطقة.

لذا، نرى أن قصف إسرائيل المتواصل لمدن وقرى وشواطئ ومواني لبنان البحرية، بالإضافة الى قتل وتشريد السكان المدنيين - ومنهم كبار السن، والنساء والأطفال - لا يشكل فحسب انتهاكا صارخا لأمن لبنان ووحدة أراضيه وسيادته، ولكنه يشكل أيضا تهديدا خطيرا للجهود السلمية التي بذلت حتى الآن من أجل وضع مبادئ عملية السلام في المنطقة.

والعدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان يتناقض مع أهداف ومقاصد عملية السلام في الشرق الأوسط. ولهذا، يناشد بلدي جميع الأطراف المعنية في هذا الصراع أن تضع هدف تحقيق السلم في المنطقة فوق أية مصالح ذاتية ومؤقتة بغية تفادي اللجوء مرة أخرى الى نزيف الدم أو أية صراعات أخرى في الشرق الأوسط.

وبناء على كل هذا، يطالب وفدي بأن توقف إسرائيل فورا هجماتها العسكرية على لبنان وأن تمهد الطريق للجهود الدبلوماسية الدولية الرامية الى تحقيق تسوية سلمية للصراع. ولهذا، نطالب الجمعية العامة في هذه الدورة المستأنفة بأن تتخذ قرارا محددا وواضحا، باعتماد القرار الذي يطالب إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية وسحب قواتها خارج الحدود المعترف بها دوليا وفقا لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وعلى الأساس نفسه، نناشد المجتمع الدولي التعجيل بجهوده من أجل تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني الشقيق وتزويده باحتياجاته الأساسية.

وفي الختام، تشعر حكومتي، وهي تتطلع الى تسوية سلمية وحقيقية ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي، بالأمل في أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا راسخا ضد العدوان العسكري الإسرائيلي في المنطقة. وبالمثل، يشعر وفدي بالثقة في أن راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط سيمارسان الضغط على إسرائيل من أجل الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في اتفاق السلام الأخير وأن تعيد تنشيط اتفاق السلام على المسارين السوري والإسرائيلي من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد بييرن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أحيي رئيس الجمهورية اللبنانية على حضوره في قاعة الجمعية العامة بالأمس. لقد استمعنا بأكبر قدر من الاهتمام الى بيانه، ونحن نولي أقصى قدر من الأهمية للشهادة التي قدمها بالنيابة عن بلده المضطرب الذي مزقته الحرب. وأود أن أقدم تعازي إليه والى شعبه للخسائر المفجعة في أرواح المدنيين والمعاناة الإنسانية الناجمة عن الأعمال العدوانية الحالية.

إن حضور رئيس لبنان في قاعة الجمعية العامة يؤكد الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وفي المحاولات من أجل تحقيق السلام والحفاظ عليه والتمسك به في هذه المنطقة. والنرويج حاليا أكبر مساهم في أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولهذا نتابع الحالة باهتمام وانشغال خاصين، ونأسف بالغ الأسف لأن أفراد الأمم المتحدة يتعرضون للخطر من جراء العمليات العدوانية التي شهدناها أخيرا.

وتعتبر هجمات حزب الله من القرى اللبنانية والمراكز المجاورة لمراكز قوات الأمم المتحدة أمرا مرفوضا تماما. ونشجب بقوة قصف إسرائيل لمواقع اليونيفيل في قانا الذي نجم عنه فقدان أكثر من مائة من اللاجئين اللبنانيين حياتهم وسقوط ضحايا بين أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونأسف لأن الأعمال الإسرائيلية لا تتناسب مع هجمات حزب الله على أهداف في إسرائيل. وتحث الحكومة النرويجية، مرة أخرى، كلا من حزب الله وإسرائيل على الوقف الفوري لجميع أعمال العنف في

المنطقة وتعرب في هذا السياق عن تأييدها الكامل لقرار مجلس الأمن ١٠٥٢ (١٩٩٦).

ونؤيد بالكامل الجهود الدبلوماسية الجارية من أجل الوقف الفوري للعنف. ونأمل أن تتمكن الأطراف من أن تجد حلا دائما للصراع بين إسرائيل ولبنان كجزء من حل شامل للصراع في الشرق الأوسط، يضمن أمن إسرائيل ويحفظ سيادة لبنان، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

تعتبر عملية السلام في الشرق الأوسط الآن في مرحلة حرجة بسبب أعمال الإرهاب في إسرائيل والعنف في الجنوب اللبناني. ويجب وقف العنف إذا كان لعملية السلام أن تعود الى طريقها الصحيح. ولا نزال مقتنعين بأنه لا يوجد بديل عن عملية السلام الجارية. ويجب ألا ننسى التقدم الملحوظ المحرز حتى الآن، ولا أن المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أتت أكلها بالفعل رغم المشاكل والتأخير. ولهذا تستحق عملية السلام هذه دعمنا الكامل والمتواصل.

ونشعر بقلق بالغ إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية بسبب إغلاق الحدود. وفي الاجتماع غير الرسمي المعقود في بروكسل في ١٢ نيسان/ابريل للجنة الاتصال المخصصة التي تقوم بتنسيق المساعدة المقدمة الى المناطق الفلسطينية التي تتشرف النرويج برئاستها، ناقشنا الأزمة الاقتصادية الخطيرة في الضفة الغربية وغزة، وجرى عرض برنامج للمساعدة الطارئة.

والقرار الإسرائيلي بإعادة الوزع في الخليل، عملا باتفاق أوسلو الثاني، علامة إيجابية على مستقبل عملية السلام. وهذا صحيح حتى على الرغم من أنه كان ينبغي أن ينفذ في شهر آذار/مارس. وثمة علامة إيجابية أخرى تتمثل في قرار إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية البدء في مفاوضات المركز النهائي في الوقت المحدد سلفا وهو أيار/مايو من هذا العام. ويحدونا وطيد الأمل أن تستقر الحالة حتى يتسنى للأطراف الاستمرار في المفاوضات، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل وسوريا.

هناك الكثير من المشاكل التي لم يبت فيها بعد بين إسرائيل وسوريا. بيد أن البلدين أبديا استعدادا للتحرك صوب السلام. ونأمل أن تنتهي مرحلة العنف الحالية حتى يتسنى لبلدان المنطقة مواصلة جهودها من أجل تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل بياني بالترحيب بفخامة السيد الياس الهراوي، رئيس الجمهورية اللبنانية، الذي يؤكد حضوره هنا خطورة الحالة في بلده. ونيابة عن اليابان، شعبا وحكومة، أرجو أن ينقل تعازينا الصادقة الى جميع الذين فجعتهم الأعمال العدائية بفقد أحبائهم وتدمير ديارهم.

لا تزال الأعمال العدائية في لبنان مستمرة بلا هوادة فيما يبدو، وكل يوم يحمل معه أخبارا مزعجة عن تجدد العنف ووقوع خسائر جديدة. وفي الأسبوع الماضي، في ١٨ نيسان/ابريل اجتمع مجلس الأمن في جلسة عاجلة للرد على الحادث المؤسف جدا، حادث قصف موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في جنوب لبنان الذي تسبب في إزهاق أرواح العشرات، من بينهم أفراد اليونيفيل. وفي ذلك المحفل قامت اليابان، الى جانب أعضاء آخرين في المنظمة، بحثت جميع الأطراف المعنية بقوة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف القتال. وتعبيرا عن الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي، اتخذ المجلس القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦)، الذي يدعو الى وقف الأعمال العدائية فورا إلا أنه مما يؤسف له شديد الأسف أنه على الرغم من هذا لا توجد علامة حتى الآن على امتثال الأطراف المعنية للقرار. وتعرب حكومة اليابان مرة أخرى عن تعاطفها الصادق مع أسر ضحايا الأعمال العدائية.

وهناك خطر فعلي هو احتمال أن يهدد تصاعد العنف، الذي ليس له كابح فيما يبدو، الى تهديد عملية السلام ذاتها في الشرق الأوسط. فمن الضروري التوصل الى حل سياسي يكتب له البقاء للأزمة الحالية حتى يتسنى استئناف عملية السلام الإقليمية. وحكومتي، من جانبها، عن طريق القنوات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، حثت الطرفين المعنيين مباشرة على وقف الأعمال العدائية . كما طلبت الى بلدان أخرى معنية أن تستخدم نفوذها لتحقيق تلك الغاية. وتقدر اليابان بإخلاص المبادرات الدبلوماسية للمجتمع الدولي، وخاصة مبادرات الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، الى جانب مبادرات بلدان أخرى في المنطقة، وهي على استعداد لتقديم كامل دعمها وتعاونها لهذه الجهود. ويحدو اليابان

وطيد الأمل أن تتكلل هذه الجهود الدبلوماسية بالنجاح وأن تؤدي الى تهيئة بيئة سياسية محسنة تمكننا من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). بيد أنه يجدر بنا أن نكرر القول إنه لن يتحقق أي تقدم ما لم يوقف الطرفان المعنيان أعمالهما العدائية.

وبالنسبة الى بلدي، فإن اليابان عازمة على أن تسهم، بأقصى ما تستطيع، في استعادة السلام في لبنان. كما أن حكومتي ستقدم الإغاثة الإنسانية ـ بما في ذلك منحة طوارئ ـ للمساعدة في التخفيف من معاناة الشعب اللبناني.

وأود أن أختتم بياني اليوم بأن أؤكد مجددا التزام حكومة اليابان بالاشتراك اشتراكا نشطا في الجهود الدولية لدعم وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضم حكومتي صوتها الى أصوات البلدان التي تدعو الى الوقف الفوري لجميع الأعمال الحربية في لبنان. ولا بد لنا من أن ندين بأشد العبارات جميع الاعتداءات على المدنيين، وخاصة الاعتداء الفظيع على قاعدة الأمم المتحدة، الذي تسبب في قتل عشرات الأبرياء، وكذلك الاعتداءات التي تسببت في مقتل مدنيين لبنانيين في بيوتهم في شتى أنحاء لبنان. كما ندين بقوة استمرار انتهاك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. ونحن، بوصفنا من ضحايا الإرهاب، ندين في الوقت ذاته جميع الأعمال الإرهابية ضد المدنيين التي مافتئنا نشهدها منذ عقود في ذلك الجزء من العالم.

لا شـــيء يبرر قتل الأطفال والرجال والنساء. ولا يمكن لأحد أن يحقق أي هدف كريم نبيل عن طريق القتل. وجميع المشاركين في دائرة العنف المفرغة هذه هم دائما خاسرون. بيد أننا ندين بوجه خاص جميع الأعمال ذات الطبيعة العسكرية الرامية الى قتل أو تشويه أو إصابة المدنيين بشكل عشوائي. ونحن بوصفنا من ضحايا "التطهير العرقي" وإبادة الأجناس، نأسف للنزوح الجماعي للسكان بسبب الهجمات العسكرية أو بسبب التهديد بمثل هذه الهجمات. وإن إتيان أعمال تؤدي الى فرض أحوال تخلق المعاناة لجماهير المدنيين وتشكل في الواقع شكلا من أشكال العقاب الجماعي ينبغي أيضا التنديد به باعتباره يتنافى والقانون الإنساني الدولي.

وإن النتائج الفظيعة لقصف مقر الأمم المتحدة يجعلنا نتساءل عن قصد السياسات الاسرائيلية، لكن من الواضح أنها استهدفت البنية الأساسية اللبنانية والمدنيين اللبنانيين. وحتى إن كان ذلك القصف بالذات لقاعدة الأمم المتحدة قد وقع عن غير قصد، كما أريد أن أعتقد، فإنه يوضح على الأقل عدم وجود اعتبار كاف لأرواح الأبرياء. لذلك، على الرغم من احتمال عدم وجود نية مبيتة لقتل المدنيين الأبرياء، فقد ظهر أن هناك استهانة هوجاء بأرواح المدنيين وبهيبة الأمم المتحدة.

ويجب أن نوضح هذه النقطة للمستقبل. نود أن نرى حلا لهذه المأساة يرتكز على سيادة لبنان الواضحة؛ والاحترام الكامل لأرواح المدنيين؛ ودعم الجهود التي تبذلها قوات الأمم المتحدة على الأرض، ولا سيما المتعلقة منها بالمهمة الإنسانية؛ ووضع حد فوري للقتال؛ والالتزام الكامل بعملية السلام التي تتناول الفلسطينيين وجميع جيران اسرائيل.

وأخيرا، نأمل في أن نرى مبادرة تعمل على تهيئة الظروف التي تتيح الاستئناف الكامل للعملية المفضية إلى إحلال سلام شامل في المنطقة. والواضح أن حقوق جميع الشعوب في المنطقة في العيش من دون خوف يجب أن تكون حجر الزاوية لهذا السلام، ولكن لا يسعنا، فيما تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف، أن نتجاهل أهداف القانون الدولي والمبادئ التي تعمل الأمم المتحدة من أجلها.

إن شعب المنطقة لا يستحق السلام فحسب، بل السلام القائم على العدالة، ومن واجب الأمم المتحدة أن تهيئ هذه الظروف لجميع شعوب المنطقة.

السيد لوندونيو باريديز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد تلقى العالم كله باشمئزاز شديد نبأ العمل الذي ارتكبته القوات العسكرية الإسرائيلية وأدى إلى مجزرة تعرض لها رجال ونساء وأطفال أبرياء لجأوا إلى مجمع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قانا حيث قتل أيضا أفراد من جمهورية فيجي تابعون لقوة الأمم المتحدة.

إنه فصل آخر في المواجهة الدموية الجارية في الشرق الأوسط، وقنبلة إضافية تضر بالجهود التي تبذل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. وإن موت مدنيين لا تتوفر الحماية لهم، مهما كانت الذرائع ومهما كانت الظروف، لا يمكن تبريره أو العفو عنه، ويستحق منا أعمق إدانة له. ولا يمكن التغاضي عن الأخطاء لمجرد أنها أخطاء، بل يجب إذن أن تترتب عليها مسؤوليات أخلاقية وسياسية ومالية. ولا يمكن لمدى وخطورة أعمال معينة أن يعتمدا على هوية الموتى.

ونشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط. ونحث على احترام استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية، وندين الاحتلال الإسرائيلي للجزء الجنوبي من أراضيه. ونؤكد مجددا الحاجة إلى التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، باعتباره شرطا مسبقا لا غنى عنه للسلام والأمن في المنطقة، إلى إطلاق سراح جميع المواطنين اللبنانيين المحتجزين في المعسكرات الإسرائيلية.

إن كولومبيا تدعو إلى وقف الأعمال العدوانية والى إيجاد حل للصراع بالوسائل السلمية لتسوية المنازعات وفقا لما ينص عليه الميثاق. وندعو أيضا إلى احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا. ونحن نرفض العنف والإرهاب مهما كان مصدرهما، ونطلب إلى الأطراف المعنية بالحالة الخطيرة التي تعانيها المنطقة أن تواصل بذل جهودها من أجل تعزيز السلام، مع الاحترام الكامل لقواعد القانون الإنساني الدولي، حيث أن احترام حقوق الإنسان في هذا الإطار لا يمكن أن يكون في اتجاه واحد فحسب.

السيد رازالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤكد الجمعية العامة، بعقدها هذه الدورة المستأنفة، المسؤولية الملقاة على عاتقها وفقا للميثاق، خاصة أن مجلس الأمن غير قادر على التصدي لما يتضح أنه تطور يهدد السلم والأمن الدوليين.

ولقد ناشدنا الرئيس اللبناني في البيان الذي ألقاه أمس استعادة حقوق لبنان المغتصبة. وجسد الروح التي لا تقهر للبنان عندما أصر على أن لبنان لن يموت. وعندما يدافع لبنان في هذا الوقت عن بقائه، يجب أن يقف المجتمع الدولي الممثل في هذه الجمعية إلى جانب المظلوم، وأن يكفل بقاء الدول ذات السيادة، حتى ولو كان مجلس الأمن غير قادر على الاضطلاع بأي دور نظرا لرفض دول معينة الترفع عن ولائها لإسرائيل.

إن إسرائيل دأبت في الأيام الـ ١٤ الماضية على قصف لبنان دون وجود دليل على تخليها عن ذلك، بصرف النظر عن تزايد عدد الإصابات المدنية وتدمير الهياكل الأساسية اللبنانية. ومثلما قاله الرئيس اللبناني، فإن بلده بات ضحية حرب قاتلة بين شعوب أخرى. ومع ذلك، وفيما تتنقل الدبلوماسية التي تبدو محمومة من مكان إلى مكان، لا يُسمح للأمم المتحدة بأن تضطلع بدور، ومن غير المسموح بإدانة إسرائيل في المجلس. فقرار مجلس الأمن ١٠٥٢ (١٩٩٦) الذي اتخذ يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أي بعد أسبوع من بدء اسرائيل أعمالها العسكرية، كان بمثابة تذمر ضعيف، داعيا إلى وقف إطلاق النار دون أي إدانة للأعمال التي ترتكبها إسرائيل.

ولقد توقع العديدون منا، نظرا للحالة الخطيرة في لبنان، أن يدعو المجلس إسرائيل إلى وقف هجماتها على لبنان وشعبه، وإلى الانسحاب من جنوب لبنان وفقا لنص وروح قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وهو القرار الذي اتخذته الهيئة نفسها قبل ١٨ عاما. ولكن ما أشعرنا بالجزع هو أن السياسات ولعبة القوة التي تمارسها الدول المقربة من إسرائيل أعاقتا عن تحقيق ما تصبو إليه الأغلبية، ألا وهو وضع حد للصراع، والسماح بسيادة العدالة وحكم القانون.

والوفد الماليزي لا يتقبل الرأي القائل بأن جميع جوانب الصراع في الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان، ليست في إطار صلاحية الأمم المتحدة. ومن شأن هذا أن يهمش الأمم المتحدة، ويزيد من تجريدها من مصداقيتها، ويسمح لقوى مهيمنة في بلدان معينة بالتحكم بالمسألة.

والأمر متروك للجمعية العامة كي تتصدى على نحو شامل لهذه المسألة في هذا الوقت الحرج. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل الاستقلال السياسي للبنان وسيادته وسلامته الإقليمية. ونعتقد أن بإمكان الأمم المتحدة، من خلال هذه الجمعية، أن تضطلع بدور أهم، ولا سيما أن تبين بوضوح وبعبارات لا لبس فيها تضامننا مع لبنان ودعمنا له.

لقد دخل لبنان لتوه مرحلة الانتعاش بعد انتهاء حربه الأهلية. وبعد عقدين من عدم الاستقرار بدأت الحكومة اللبنانية تعيد بناء هياكلها الأساسية لتوفير حياة أفضل لشعبها وإعادة البلد الى مكانه المشروع في صفوف المجتمع الدولي. لقد كان السلام والاستقرار دائما مطمحين للشعب اللبناني. وسيكون بالقطع من غير المنصف وغير المبرر أن يتجاهل المجتمع الدولي هذين المطمحين. وبالتالي بات دعم المجتمع الدولي مطلوبا الآن أكثر من أي وقت مضى لإعادة السلام والاستقرار الى لبنان. ويجب أن تتوقف على الفور أعمال العدوان التي ترتكبها اسرائيل.

كانت آفاق السلام في المنطقة بعد مؤتمر مدريد المعقود قبل أربع سنوات لا نظير لها؛ فقد تغيرت الرؤى الراسخة في الأذهان، ووضع حجر الأساس للسلام والأمن. ومن المؤسف أن التطورات التي يشهدها العالم مؤخرا في لبنان تعد نذير شؤم بالعودة الى ظروف كنا نظن أنها ولت بلا رجعة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الأخطار المحدقة بالشرق الأوسط من جراء استمرار هذه الأعمال في لبنان. إن السبب الأساسي للمشكلة هو احتلال اسرائيل المتواصل لجنوب لبنان. ومن غير المقبول أن يسمح المجتمع الدولي باستمرار التعدي على السلامة الإقليمية للبنان وانتهاك سيادته، الأمر الذي يهدد كيان البلد كدولة وبقاءه ذاته. وقد أعلن الرئيس اللبناني بالأمس أن لبنان مستعد لضمان أمن جميع مناطقه إذا انسحبت اسرائيل من جنوب لبنان. فوجود حكومة لبنانية لا تهددها اسرائيل، مع تحرر جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، يمكن أن يعالج كل الجوانب المعقدة لصراع الشرق الأوسط، بما في ذلك أمن اسرائيل. ولكنه لا بد من أن يكون هناك انسحاب.

إن مسألة أمن اسرائيل مسألة تحظى بالاعتراف والتأييد. وسيتسنى تحقيق هذا الأمن في إطار اتفاق شامل ودائم. ويجب أن تشارك جميع الأطراف في المفاوضات. فما من شيء يمكن تحقيقه عن طريق العنف أو الترهيب، ولكننا سنخسر الكثير إذا استمرت مثل هذه الأعمال. ولا يمكن لإسرائيل أن تقضي على وجود كل ما تراه عدوا لها، حيث أن احتلالها الفعلي لجنوب لبنان يبرر الأعمال المرتكبة ضدها. وقد قالت ماليزيا من قبل إن الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان لا ينتهك فحسب سيادة لبنان بل إنه يتعذر الدفاع عنه من وجهة النظر العسكرية. فإسرائيل، بوجودها هناك، تصبح مكشوفة ومعرضة لجميع الأطراف التي تعارض الاحتلال الاسرائيلي.

واستعمال القوة العسكرية لن يكفل السلام والأمن لإسرائيل. بل إنها لن تجني من ورائه أية فائدة ولو حتى قصيرة الأجل. ذلك أنه لم تتغير أية معادلة أمنية أو وجود أمني في جنوب لبنان باتباع طريق خلق المتاعب والمحن على الشعب اللبناني. وفي هذه اللحظة بدأ الغضب والحقد يطلان برأسيهما من جديد في المنطقة. وبدأت القيادة الاسرائيلية تفقد مصداقيتها الدولية بعد كل التضحيات والجهود الشجاعة التي بذلت من قبل.

وما فتئت ماليزيا تعرب بثبات عن تأييدها للتوصل الى حل شامل للصراع في الشرق الأوسط، حل يحقق السلام لجميع بلدان المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد التزامها التام بقضية السلام والأمن في لبنان وبوضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. أما السبيل الى حماية أمن اسرائيل فيمر عبر صفقة سياسية مع الجيران، على أن تكون سلامة لبنان جزءا من هذه الصفقة. وفي هذا المنعطف الحرج الذي أصبح الوضع فيه حساسا وهشا، لا بد من بذل كل جهد ممكن لتوطيد عملية السلام.

وختاما، اسمحوا لي أن أنضم الى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تأييدنا التام لمشروع القرار الذي يأمل لبنان في أن تعتمده هذه الجمعية في نهاية المناقشة. إن عناصر مشروع القرار تتناسق مع الدعوة التي وجهها الرئيس اللبناني بالأمس بإدانة الهجمات الاسرائيلية؛ والوقف الفوري لإطلاق النار؛ والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للبنان؛ والتنفيذ التام والفوري للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ويتعين على هذه الجمعية أن تقوم بما لم يكن بإمكان مجلس الأمن القيام به: وهو أن تبدي الشجاعة وروح الإنصاف والعدالة تجاه لبنان وشعبه كله.

السيد تيليو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تشارك المكسيك في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة، إدراكا منها بأن مجلس الأمن في هذه الحالة، كما كان في حالات أخرى، لم يتمكن من التوصل الى

صياغات تسمح بتجنب المزيد من إراقة الدماء، ووقف الأعمال العدائية فورا، ووضع تدابير أمنية لضمان سيادة لبنان وسلامته الإقليمية بأسرع ما يمكن، وضمان أمن جميع بلدان المنطقة بما فيها اسرائيل.

ومرة أخرى يقع الشرق الأوسط فريسة للعنف. وفي الأيام الأخيرة تعرضت المواقع العسكرية والمنشآت المدنية للقصف والهجوم. حتى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كانت ضحية هذا التصعيد الجديد للعنف.

وحكومة بلدي تأسى أسى عميقا للخسائر التي وقعت في الأرواح، ولا سيما بين المدنيين الأبرياء، وتأسف للخسائر المادية التي لحقت بالممتلكات. ونشعر بحزن بالغ إزاء أعمال العنف المرتكبة ضد لبنان، البلد الذي تربطه بالمكسيك علاقات ممتازة، والذي كتب عليه أن يعاني لسنوات طويلة كل أشكال الهجوم والانتهاك والتدخل. إن لبنان، الدولة العضو في الأمم المتحدة، من حقه، مثل كل دول المنطقة، أن يعيش في سلام داخل حدود آمنة. ومن حق سكانه أن ينعموا بحياة كريمة بعيدا عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. والشعب اللبناني له حق غير قابل للتصرف في أن يمارس بالكامل سيادته واستقلاله.

وكما قلت من قبل، فإن أساس الحل العادل والدائم لقضية الشرق الأوسط هو احترام سيادة كل بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية. وهذا، في حالة لبنان، يتضمن الامتثال الصارم لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). والأحداث الأخيرة تؤكد من جديد اقتناعنا بأن مسألة لبنان يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يساورنا القلق لأن مجلس الأمن، في قراره ١٠٥٢ (١٩٩٦) لم يؤكد مرة أخرى، صراحة، على أحكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن المكسيك تدرك أن من واجب مجلس الأمن، في بعض الأحيان، أن يتوخى الحذر في وفائه بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكن هذا لا يعني تقليص واجبه أن يكون موضوعيا الى أقصى حد عند النظر في أية مسألة تعرض عليه. وكنا نتوقع من المجلس موقفا أكثر حزما فيما يتعلق باستعمال القوة، والخسائر في الأرواح البشرية، ومعاناة السكان المدنيين.

وحكومة المكسيك، من خلالي، تناشد بإنهاء العنف في لبنان. وتحث أطراف الصراع على حسم خلافاتها بالتفاوض ودون اللجوء الى القوة. وهي، إذ تكرر الإعراب عن تأييدها الثابت لعملية السلام في الشرق الأوسط، تؤكد من جديد اقتناعها بأن العنف لا يفض الصراعات - بل يؤدي فقط الى تفاقمها. ونحن على ثقة بأن كل المعنيين سيسلكون في القريب العاجل طريق التعقل والحوار، ويرسون بذلك أسس السلام الراسخ والدائم والشامل في المنطقة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠